



جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن: دراسة ميدانية

Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan: A Field Study

إشراف الدكتور محمد عبد الرحمن غرايبة

إعداد الطالب : حسين أحمد صالح الترك

2012

الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن:دراسة ميدانية

Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan: A Field Study

اعداد

حسين احمد الترك

بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك ، الاردن ، 2007 .

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن.

وافق عليها

د . محمد عبد الرحمن غرايبة مشرفا ورئيسا

استاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك.

د . زياد محمد زريقات عضوا

استاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك.

د . اياد عيسى السرطاوي عضوا

استاذ مساعد في المحاسبة ، جامعة اليرموك.

آيار 2012

الاهداء

الى من علمني الرجولة والعصامية الى عشقي
ونبض روعي الداعي لي بالخير
والذي الاغلى
الى دماء وريدي اصل الحنان والجمال والعطف
معشوقتي من على سجادة صلاتها
امي الغالية
الى ريحانتي بيتنا الصرامة والكرامة اخوي
صالح محمد
الى نجوم بيتنا الوضاعة مع خالص حبي
اخواتي الست
الى قفصي الالماسي حبا وحنانا الى عشقي
الاخير
زوجتي
الى نهر الحنان الخالص عمتي
(ام زوجتي)
الى الذي من اجله اسعى من انار لي الحياة ولدي
صالح
لكل من يعشق العلم ويسعى خلفه
لكم جميعا

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله
ومن هذا المنطق ، اشكر الله تعالى على ما اسداه
الي من نعم وفضل وبخاصة نعمة التوفيق
ووفاء واعترافا مني بالجميل اقدم جزيل الشكر
والامتنان والتقدير للاستاذ الفاضل المشرف على
رسالتي هذه الدكتور محمد الغرايبة .
كما اتقدم بالشكر لاساتذتي اعضاء لجنة المناقشة
الدكتور زياد زريقات والدكتور ايام السرطاوي على
تحمل عناء قراءة هذه الرسالة .
والشكر ايضا موجه لأساتذة كلية الاقتصاد والعلوم
الادارية بجامعة اليرموك الذين لم يبخلوا بالعلم طوال
فترة الدراسة .
كما اتقدم بجزيل الشكر لمن قامت بمساعدتي
ومساندتي خطوة بخطوة لاتمام هذه الرسالة
زوجتي الغالية
لانسبائي محمد العنزي
والفاضلة حنين العنزي .
وختاما اشكر كل من ساعدني ولو بالدعاء والاماني
الطيبة وجزى الله الجميع خيرا والله المستعان .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	ج
شكر وتقدير.....	د
فهرس المحتويات.....	هـ
فهرس الجداول.....	ح
فهرس الملاحق.....	ط
الملخص باللغة العربية.....	ي
الفصل الاول: الاطار العام للدراسة	
1.1 المقدمة.....	2
1.2 مشكلة الدراسة.....	3
1.3 اسئلة الدراسة.....	4
1.4 أهمية الدراسة.....	4
1.5 اهداف الدراسة.....	5
1.6 فرضيات الدراسة.....	6
1.7 محددات الدراسة.....	6
1.8 هيكل الدراسة.....	6
الفصل الثاني: الأطار النظري	
2.1 المقدمة.....	9
2.2 النشأة.....	9
2.3 ماهية المشاريع الصغيرة.....	10
2.4 الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة.....	12
2.5 الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة.....	13
2.6 مجالات العمل.....	14
2.7 اسباب فشل المشاريع الصغيرة.....	15
2.8 المشاريع الصغيرة في الأردن.....	18
2.9 برنامج دعم وتطوير المشاريع الصغيرة.....	21
2.10 مصادر تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن.....	22
2.10.1 مصادر التمويل الخارجية.....	22

25 2.10.2 مؤسسات تمويل غير مصرفية
26 2.10.2.1 المؤسسات التمويلية غير المصرفية الحكومية والرسومية
27 2.10.2.2 المؤسسات التمويلية غير المصرفية وغير الحكومية
28 2.10.2.3 المؤسسات التمويلية غير المصرفية الدولية
30 2.11 الدولة والمشاريع الصغيرة
31 2.11.1 المساعدات الحكومية للمشاريع الصغيرة

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

34 3.1 مقدمة
35 3.2 الدراسات العربية
40 3.3 الدراسات الاجنبية
43 3.4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
43 3.5 فرضيات الدراسة

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

46 4.1 مقدمة
46 4.2 اساليب جمع المعلومات
47 4.3 تصميم اداة الاستبانة
48 4.4 اجراءات توزيع الاستبانة
48 4.5 مجتمع وعينة الدراسة
49 4.6 وصف الخصائص الديموغرافية لافراد عينة الدراسة
50 4.7 صدق الاستبانة
50 4.8 ثبات الاستبانة
50 4.9 الاساليب الاحصائية المستعملة في عملية التحليل

الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

53 5.1 مقدمة
53 5.2 اختبار فرضيات الدراسة
54 5.2.1 اختبار الفرضية الاولى
56 5.2.2 اختبار الفرضية الثانية
59 5.2.3 اختبار الفرضية الثالثة
62 5.2.4 اختبار الفرضية الرابعة
64 5.2.5 اختبار الفرضية الخامسة

66 5.3 تحليل التباين الاحادي
67 5.4 التحليل العاملي
71 5.5 اختبار ثبات العوامل المستخرجة بعد عملية التحليل العاملي

الفصل السادس : النتائج والتوصيات

74 6.1 النتائج
76 6.2 التوصيات
78 قائمة المراجع
83 المرحق
93 الملخص باللغة الانجليزية

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
11	(1) جدول عدد العاملين في المشاريع الصغيرة في دول مختلفة في العالم
17	(2) العوامل العشرة لفشل المشروعات في الصناعات المختلفة
18	(3) جدول عدد العاملين في المشاريع الصغير في منظمات مختلفة في الأردن
19	(4) اعداد العاملين في القطاعين العام والخاص حسب النشاط الاقتصادي وفئه حجم العمال:
49	(5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية
54	(6) اختبار الفرضية الأولى
57	(7) اختبار الفرضية الثانية
60	(8) اختبار الفرضية الثالثة
62	(9) اختبار الفرضية الرابعة
64	(10) اختبار الفرضية الخامسة
68	(11) التحليل العاملي
72	(12) التكوين النظري والتكوين العملي المقترح للصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن.

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق
83	1 الأستبانة بصورتها النهائية
87	2 قائمة باسماء الاساتذة المحكمين
88	3 نتائج التحليل الأحصائي (SPSS)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

حسين ، الترك . الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. 2012 (المشرف: د. محمد غرايبة).

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وتحول دون استمراريتها ، والبحث في أفضل الوسائل والسبل لتطوير المشاريع وحل مشكلاتها. كما وتهدف ايضا إلى توضيح اثر المشاريع الصغيرة على الاقتصاد ودورها في توفير فرص العمل ومعرفة الوسائل التمويلية والاستثمارية للمشاريع الصغيرة ، وما مدى الاهتمام المقدم من الحكومة من دعم وتشجيع للمشاريع الصغيرة ومعرفة دور البنوك في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من اصحاب المشاريع الصغيرة ، وباستخدام التحليل الوصفي والتحليل العائلي (Factor analysis) وبعض الاختبارات الاحصائية توصلت الدراسة الى وجود مجموعة من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن بدرجات أهمية متفاوتة منها صعوبات ترتبط بالتأسيس وأخرى بالتمويل وأخرى ترتبط بالادارة والانتاج .

وقد اوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة من قبل الحكومة ووضع ضوابط على مؤسسات التمويل كما اوصى بضرورة تدريب وتأهيل اصحاب المشاريع الصغيرة.

الكلمات المفتاحية : المشاريع الصغيرة في الاردن ،الصعوبات التي تواجهها المشاريع

الصغيرة في الأردن .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة .

1.2 مشكلة الدراسة .

1.3 أسئلة الدراسة .

1.4 أهمية الدراسة .

1.5 أهداف الدراسة .

1.6 فرضيات الدراسة .

1.7 محددات الدراسة.

1.8 هيكل الدراسة .

تعد المشاريع الصغيرة من أهم الدعامات التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن أهميتها في الدول النامية أكثر مما هي عليه في الدول المتقدمة لعدد من الأسباب أهمها: شح الموارد المالية لتمويل المشاريع الكبيرة، ومحدودية أسواقها الخارجية، وتدني مستوى التطور التكنولوجي في الدول النامية. ولذلك تبذل الدول النامية محاولات جادة في التوجه نحو المشاريع الصغيرة لما تخلقه من فرص العمل التي تساهم في حل مشكلتي الفقر والبطالة .

ونظرا لأهمية هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية بدأت العديد من الدول النامية تعطي هذه المشاريع أهمية خاصة بالرغم من أنها لا تزال دون المستوى المطلوب، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، ويبرز أكبر من الصناعات الكبيرة، ويأتي هذا الاهتمام المتزايد على المستوى الرسمي والأهلي بالمشاريع الصغيرة لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، فهي تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية، والتسويقية، ويقل حجم الاستثمار فيها كثيرا بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة، فتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص عمل، بالإضافة إلى تميز هذه المشاريع في الاعتماد على تكنولوجيا بسيطة، وتمويل صغير الحجم، لذلك يجب على الدول النامية أن توجه الجزء الأكبر من مساعداتها نحو تمويل المشاريع الصغيرة .(بومباك، 1989)

1.2 مشكلة الدراسة

تلعب المشاريع الصغيرة دورا بارز وهاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وبالرغم من هذه الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة في الاقتصاد إلا أن دورها ما زال محدودا في الاقتصاد الأردني وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا انها تواجه عددا من الصعوبات لذلك لابد من وجود دراسات وأبحاث علمية لتسليط الضوء على المشاريع الصغيرة، لتساعد في حل هذه المشاكل.

حيث تنبثق مشكلة الدراسة من قلة الدراسات والبحوث التي تحدد الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن، وبما أن للمشاريع الصغيرة أهمية في الاقتصاد وتحريك عملياته إذ تشكل ما نسبته 97% من إجمالي المشاريع في العالم (بومباك، 1989).

حيث تساهم هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية حيث بلغ عدد الايدي العاملة في هذه المشاريع لعام (2002) حوالي (312649) عاملا بنسبة (45,26%) من اجمالي الايدي العاملة في المشروعات الاقتصادية الأردنية في حين ان عدد المشروعات الصغيرة جدا والمتوسطة تشكل ما نسبته (99,68%) من اجمالي المنشآت الاقتصادية الأردنية للفترة نفسها.

وشكلت المنشآت الفردية ما نسبته (82,93%) من اجمالي عدد المنشآت في عام (2002) بينما حجم العمالة في هذه المنشآت الفردية يشكل ما نسبته (64,84%) من اجمالي عدد المنشآت الاقتصادية الأردنية لعام (2002). (حداد، الخطيب 2005).

1.3 أسئلة الدراسة :

في ضوء ما سبق يمكن صياغة أسئلة الدراسة بالتساؤلات التالية :

السؤال الرئيسي : ما هي الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن ؟

الأسئلة الفرعية :

- 1- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بالتأسيس وإجراءاته ؟
- 2- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بالتمويل ؟
- 3- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بالموارد البشرية ؟
- 4- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بالمعلوماتية ؟
- 5- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بتقنيات الإنتاج وصعوبة الحصول على أحدث التقنيات لتطوير أساليب العمل والإنتاج؟

1.4 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من المزايا والخصائص التي تحققها المشاريع الصغيرة للمجتمع بشكل عام خصوصا في ظل الصعوبات التي تواجهها الشركات الكبيرة في الحصول على التمويل اللازم من خلال أسواق رأس المال التي ترتبط بالأساس بطبيعة تلك الأسواق في الدول النامية ومنها الأردن حيث مشاكل الهيئة وتمائل المعلومات والعسر المالي وغيرها من المشاكل، فقد جاء هذا البحث في محاولة لتحديد الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وذلك لما للمشاريع الصغيرة من دور في زيادة الإنتاجية والدخل للفرد والمجتمع وينطلق ذلك من استقلالية العمل وارتباطه بصاحبه وحرية اختيار العمل المناسب .

كما تساهم المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل (حل لمشكلتي الفقر والبطالة)، حيث تتميز بالنفقات التأسيسية المنخفضة، والبساطة في التكنولوجيا المستخدمة للتصنيع وبالتالي انخفاض مصاريف التشغيل، وتعتبر المشاريع الصغيرة كيان أساسي لتحريك عملية الاقتصاد إذ تشكل نسبة كبيرة من المشاريع في الاردن .

كما تبرز أهمية الدراسة أيضا من كونها تساعد على التعرف بالصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة من عدة جوانب، وهذا يساعد على معرفة واقع المشاريع الصغيرة والعمل على تطويرها من خلال المسؤولين واصحاب القرار حيث تبين للمسؤولين في الحكومة الأردنية الاثر الذي تعكسه المشاريع الصغيرة على الاقتصاد الأردني وما مدى الدعم الذي تقدمه لهذه المشاريع لتقوم بتحسينه لتحقيق الأهداف المنشودة من المشاريع والتعرف على الصعوبات التي تواجهها وبعض الحلول لها.

1.5 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ، والبحث في افضل الوسائل والسبل لتطوير المشاريع وحل مشكلاتها كما وتهدف أيضا إلى توضيح اثر المشاريع الصغيرة على الاقتصاد ودورها في توفير فرص العمل ومعرفة الوسائل التمويلية والاستثمارية للمشاريع الصغيرة ، كما تهدف الدراسة إلى وضع نموذج مقترح باستخدام أسلوب تحليل العوامل (Factor analysis).ويمكن تلخيص اهم اهداف الدراسة كما يلي :

1- التعرف على الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن .

2- تحديد مستوى الصعوبات التي تواجه اصحاب هذه المشاريع.

1.6 فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة اختبار كل من الفرضيات التالية:

1. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالتأسيس وإجراءاته.
2. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالامور التمويلية .
3. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالموارد البشرية.
4. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالمعلوماتية .
5. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بتقنيات الإنتاج.

1.7 محددات الدراسة

تحاول هذه الدراسة التعرف على الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن من وجهة نظر اصحاب هذه المشاريع ، وتخضع هذه الدراسة لمجموعة من المحددات حيث تشمل المشاريع الصغيرة في كل من المحافظات التالية عمان ، الزرقاء ، العقبة و ارد حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة

1.8 هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول ،حيث تم التطرق في الفصل الاول إلى مقدمة الدراسة ، ومشكلة الدراسة واسئلتها وأهمية الدراسة وأهدافها وفرضياتها ومحدداتها . اما الفصل الثاني فتطرق إلى الاطار العام للدراسة . يعرض الفصل الثالث الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية . ويوضح الفصل الرابع المنهجية التي اتبعت لتحقيق اهداف الدراسة .

اما الفصل الخامس فيشمل على عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات. ويتناول الفصل السادس النتائج والتوصيات .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار النظري

2.1 المقدمة

2.2 النشأة

2.3 ماهية المشاريع الصغيرة

2.4 الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة

2.5 الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة

2.6 مجالات العمل

2.7 اسباب فشل المشاريع الصغيرة

2.8 المشاريع الصغيرة في الأردن

2.9 برنامج دعم وتطوير المشاريع الصغيرة

2.10 مصادر تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن

2.10.1 مصادر التمويل الخارجية

2.10.2 مؤسسات تمويل غير مصرفية

2.10.2.1 المؤسسات التمويلية غير المصرفية الحكومية والرسومية

2.10.2.2 المؤسسات التمويلية غير المصرفية وغير الحكومية

2.10.2.3 لمؤسسات التمويلية غير المصرفية الدولية

2.11 الدولة والمشاريع الصغيرة

2.11.1 المساعدات الحكومية للمشاريع الصغيرة

2.1 المقدمة

أصبحت المشروعات الصغيرة تمثل طرحا يحل أولية مقدمة على أجدة اقتصادات الدول النامية ، وذلك لأنها تمثل حلا ضروريا يسهم في الحد من مشكلتي البطالة والفقر اللتان تعاني منهما هذه الدول.

وقد لاقت المشروعات الصغيرة قبولا في البلدان العربية والإسلامية بشكل كبير بعد تطبيق هذه الدول برامج الخصخصة ، وتخلي الدول عن المشروعات ذات الحجم الكبير التي كانت تمتلكها ، لقد انتشرت المشروعات الصغيرة بشكل كبير جدا واصبحت الحاجة لها واقعا معاشا ، وأصبحت لها جمعياتها وبرامج تمويل خاصة بها ، (الصوراني ، 2005).

2.2 النشأة

بدأت فكرة تمويل المشاريع الصغيرة عام 1975 مع الدكتور محمد يونس في بنجلادش اذ وجد ان ما يتلقاه من مواد في الاقتصاد لا توجد ايا من الحلول الجذرية لمشكلة الفقر ، وعليه جاءت فكرة التمويل لديه اثر قيامه بإقراض امرأة فقيرة 6 دولارات لتشتري موادا خاما لصناعة السلال التي تبيعها ، وبعد فترة وجيزة وجد يونس ان المرأة استغلت كامل القرض وتمكنت من تسديد المبلغ الذي اقترضته ، فأدرك امكانية تطبيق الفكرة بنطاق اوسع فقام بتأسيس بنك القرية او ما يسمى بنك الفقراء الذي يعتبر اول مؤسسة تستخدم قروض التمويل للمشاريع الصغيرة في العالم . (يوسف ، 2001)

2.3 ماهية المشاريع الصغيرة

لقد سعى الباحثون في مختلف بلدان العالم إلى وضع تعريف محدد للمشاريع الصغيرة، إلا أنهم وجدوا أن وضع تعريف للمشروع الصغير يختلف باختلاف المكان والمجال، وعليه يكون التعريف حسب واقع الحال ووفقاً لمجموعة من المعايير التي تم الاتفاق عليها من الباحثين والعلماء، ونورد في هذا الباب عدداً من المفاهيم للمشاريع الصغيرة، فمن أهمها تعريف البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الذي يعرف المشروع الصغير بأنه (المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتحصل على نصيب محدود من السوق) . (بومباك، 1989، ص 32).

حيث ترى إدارة المشروعات الصغيرة الأميركية أن المشروع الصغير هو المشروع الذي تتوافر فيه مجموعة من الشروط والمعايير، فالاستقلالية في الإدارة والملكية والحصة السوقية المحدودة يعتبران من أهم المعايير في الحكم على كون المشروع صغيراً أم لا، وأما بالنسبة لمعيار عدد العاملين فهو مختلف تبعاً للبلد التي أنشأ فيه المشروع. أما لجنة التنمية الاقتصادية الأميركية فتعتبر المشروع صغير الحجم شريطة أن لا يزيد عدد العاملين فيه عن (500) عامل والمبيعات السنوية لا تتجاوز (20) مليون دولار. وفي المؤتمر الذي عقد عام 1980 في البيت الأبيض للمشروعات الصغيرة اعتبر أن المشروع هو صغير الحجم إذا كان عدد العمال فيه لا يزيد عن 500 عامل. (علام، 1993؛ يوسف، 2001).

وأما الدول الأوروبية فلها وجهة نظر مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة فالسوق الأوروبية المشتركة تعرف المشروع الصغير بأنه (كل منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً يقل عدد العاملين فيها عن (100) عامل). (بومباك، 1989، ص 46).

وتعرف المانيا المشروع الصغير بانه "المنشأة التي تمارس نشاط اقتصادي يقل عدد

العمال فيها عن (200) عامل" اما المملكة المتحدة فتضع عددا من المعايير لاعتبار المشروع

صغيرا وهي :- (بومباك، 1989؛ علام، 1993، ص 28)

1. المبيعات السنوية لا تزيد عن (2,2) مليون دولار.

2. محدودية الاموال المستثمرة.

3. عدد العاملين (50) عامل كحد اقصى.

4. محدودية الطلب السوقي.

5. استقلالية المشروع.

6. ادارة المشروع تكون من اصحابه.

نلاحظ مما سبق عدم اتفاق دول العالم في تحديد عدد العمال في المشاريع الصغيرة

حيث نلاحظ التفاوت بين دولة واخرى ولكن يمكن تفسير هذا الاختلاف بدرجة التقدم الاقتصادي

لكل دولة ومستوى المعيشة للافراد والتقدم التكنولوجي لكل دولة على حده ، ولكي نبرز التفاوت

بين دول العالم في تحديد المشاريع الصغيرة بحسب عدد عمالها نورد الجدول التالي :

جدول رقم (1)

جدول عدد العاملين في المشاريع الصغيرة في دول مختلفة في العالم

الدولة	المنظمات الصغيرة
الولايات المتحدة الامريكية	5-200 عامل
برطانيا	5-100 عامل
ايطاليا	1-10 عامل
الوكالة الاوروبية	10-100 عامل
امريكا اللاتينية	5-49 عامل
اليابان	اقل من 300 عامل
الهند	اقل من 100 عامل مع عدم استخدام الآلات الكهربائية واقل من 500 عامل باستخدام الآلات الكهربائية
ماليزيا	اقل من 50 عامل
سنغافورة	اقل من 100 عامل

المصدر النجار ،فايز (2001) التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الصناعية الصغيرة ، دراسة ميدانية في محافظة اربد.

2.4 الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة (خطاطبة، 1992؛ صيام، 1999؛ النجار، 2006).

ان التخصص في العمل هو وسيلة فعالة لزيادة الانتاج والحد من التكاليف مما يزيد من قدرة المؤسسة والمشروع في المنافسة والصمود في المنافسة السعرية والتي تعد من سنن الشركات الكبيرة وهي وسيلة لرفع ربحية المشروعات.

وفي كافة المجتمعات لا تعتمد المؤسسات على الاساس الاقتصادي وحسب بل على اساس المنافع المقدمة للمجتمع ومزاياه ولا يستطيع احد اغفال دور المشروعات الصغيرة في الخوض في الاقتصاد القومي ولجميع الدول دون استثناء.

ان مساهمة المشاريع الصغيرة في اعادة تقديم وهيكله الانتاج في العديد من الدول النامية والتي يعد الأردن احدها يبرز لها دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني فيه اساس التنمية الشاملة فتعمل على تشغيل الايدي العاملة وتحد من مشكلتي الفقر والبطالة فتعمل على تخفيف التوازن الاقليمي.

ومن اثارها الاقتصادية زيادة دخل الفرد حيث تعمل المشاريع الصغيرة على زيادة متوسط الدخل وتغيير هياكل الاعمال والمجتمع ايضا ويصاحب هذا التغيير نموا وزيادة في المخرجات فتزيد ثروة الفرد من خلال زيادة المشاركين في مكاسب التنمية فتحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية، ومن الاثار الاقتصادية زيادة العرض والطلب حيث ان الاستثمار في رأس مال جديد يوسع جانب العرض والانتفاع من السلع والخدمات تؤدي إلى زيادة جانب الطلب.

وللمشاريع الصغيرة اثار اقتصادية اخرى مثل تقليص الهوة في نقص حاجيات السوق والتوجه لمناطق التنمية المستهدفة حيث ان التطوير اساسه الابداع فالمؤسسات الصغيرة هي مصدر الابتكار اذ انها تتحمل الخطورة اكثر من المؤسسات الكبيرة فالارباح العالية للفرد

والمئاتية من المشاريع الصغيرة تكون كفرصة اقناع للفرد للخوض في اطار تجربة جديدة لذلك فان دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة يفرض على اصحابها الاستثمار في مناطق معينة واعمال محدودة وذلك من خلال بعض الحوافز التشجيعية.

وتؤثر المشاريع الصغيرة على تنمية الصادرات وزيادة المنافسة حيث ان الانتاج المباشر وغير المباشر وتغذية المشاريع الصغيرة للمؤسسات الكبيرة بالمواد الوسيطة يؤدي إلى تنمية الصادرات وخفض التكاليف الانتاجية واعطائها فرصة في زيادة المنافسة في الاسواق العالمية. وكما تقدم نجد ان المشاريع الصغيرة دورا في التكامل مع المنظمات الكبيرة وتربط الاعمال التجارية فتعد حجر الزاوية للاقتصاد فتزود المنظمات الكبيرة بالمواد التي تنتجها والاجزاء التكوينية لها وتقوم المشاريع الصغيرة بدور الوسيط في توزيع انتاجها فتعمل ترابط بين المشروعات المختلفة.

ان الربط بين راس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي يظهر ان المشاريع الصغيرة هي اكفاً من حيث تنظيم الفائض الاقتصادي لوحدة راس المال، ورأس المال المستثمر بالرغم من تفوق انتاجية العامل في المنظمات الكبيرة على انتاجية العامل في المنتجات الصغيرة بذلك يظهر دور المشاريع الصغيرة في تنظيم العائد الاقتصادي.

2.5 الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة (خطاطبة، 1992؛ عبد المنعم، 1999)

تعتبر المشاريع الصغيرة والكبيرة لكافة الدول من اهم دعائم الاقتصاد الوطني بما يرافق ذلك من اثار اجتماعية، فتعمل المشاريع الصغيرة على اعادة توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية بحيث لا تتركز في مناطق الكثافة السكانية فقط بل تشمل كافة المحافظات على اختلاف الكثافة السكانية، لذلك للمشاريع الصغيرة القدرة على توفير تنمية اقليمية شاملة ومتوازنة تساعد على

استقلال المواد المحلية المتاحة كما تعمل على امتصاص البطالة بتوفير فرص العمل فالمرونة والابداع توفر فرص عمل جديدة تحد من البطالة وذلك يعود على انخفاض التكلفة وخلق فرص عمل جديدة حيث تشير المؤشرات ان كثافة راس المال للعامل الواحد حوالي (1100) دينار لكل عامل في المشاريع الصغيرة والمعدل يصل إلى (11000) دينار لكل عامل للمنظمات الكبيرة فيظهر الدور الايجابي للمشاريع الصغيرة بتوظيف الايدي العاملة.

ولا ننسى دور المشاريع الصغيرة على تفعيل دور المرأة في المجتمع فتعمل على تشغيل عدد كبير من النساء مما يؤثر على زيادة دخل المرأة وتعمل على تشجيع المرأة على قيادة مشاريع بنفسها لتسهم في بناء الاقتصاد الوطني.

ومن الآثار الايجابية للمشاريع الصغيرة التي يجدر ذكرها انها تسهم في تقليل هجرة السكان من الريف إلى المدينة فهي تعمل على تثبيت السكان في الريف وعدم لجوئهم للهجرة إلى المدن التي تظم المنظمات الكبيرة.

2.6 مجالات العمل

ان الانتشار الكبير للمشروعات الصغيرة وفي جميع القطاعات تمنحها أهمية نسبية تختلف من عمل إلى اخر وتختلف درجة مساهمتها من قطاع إلى اخر.

ففي القطاع الصناعي يوجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن للفرد ان ينشئ مشروع فيها مثل صناعة الملابس وصناعة العجائن ولعب الاطفال وغيرها، ويعتبر القطاع الصناعي الاقل من حيث مساهمة المشاريع الصغيرة فيه بالرغم من ان (82,5%) من المشروعات العاملة في هذا القطاع هي مشروعات صغيرة ولكن نسبه ما تساهم به من انتاج لا تتجاوز (3%) فتكون الغلبه بذلك للمشروعات الكبيرة ولا بد من الاشارة هنا ان المشروع

الصغير القائم في هذا القطاع يجب ان يقدم منتجات تفوق منافسيه من حيث الجودة والسعر اذا اراد الاستمرار .(بومباك،1989)

واما في القطاع التجاري فسواء كانوا تجار جملة او تجزئه فلا ننسى الوساطة فهو نوع منتشر ويعمل على زيادة الناتج القومي من خلال قدرته الكبيرة على رفع مستوى المبيعات للسلع النهائية كما يعمل هذا النوع على تشغيل عدد كبير من العمالة ويمتاز هذا النوع بمحدودية راس المال فهو لا يجاري النمو في عدد السكان ومن الامثلة على هذا القطاع (السوبر ماركت-وتجار السيارات). (يوسف ،2001)

ويعتبر قطاع الخدمات قطاع جاذب لاصحاب المشروعات الصغيرة وتزداد فيه درجة انشاء المشاريع الصغيرة بشكل كبير جدا ومن امثلته (محلات التنظيف الجاف- واصلاح الاحذية).

ومن هنا كان للمشاريع الصغيرة دور كبير في زيادة نمو صناعة الخدمات ولكن لا تتزايد انتاجية العامل مقارنة بالقطاعات الاخرى. (علام ، 1993 ؛ بومباك،1989؛ يوسف،2001؛ مصطفى،2002؛ عبد الغفور،2001).

2.7 اسباب فشل المشاريع الصغيرة .

ومن اسباب فشل المشروعات الصغيرة الجهل بالاسس والمبادئ الادارية الاساسية للادارة في المشاريع الصغيرة فهي من اهم اسباب فشل المشاريع الصغيرة ونعلم ان الفرد عندما يقدم على انشاء مشروع صغير غالبا يضع كل ما يملك في هذا المشروع لذا فان فشل هذا المشروع سيؤدي إلى ضياع كل الثروة وكل الاحلام التي حاول ان يحققها صاحب المشروع بفتحه لهذا المشروع ، واما سبب فشل المشروعات الصغيرة فلقد تحدثت معظم الابحاث

والدراسات في هذا الموضوع عن الفشل الإداري أو سوء الإدارة وذلك يعني عدم قدرة صاحب المشروع على إدارة مشروعه وجهله في كيفية تشغيل النشاط ويرجع بعض الباحثين إلى أن أهم أسباب فشل المشاريع الصغيرة هو عدم وجود خبره كافيه بالانشطة الاساسية للمشروع وهذه الأنشطة هي الأنشطة التسويقية والشرائية والمالية والانتاجية. (يوسف، 2002)

ويذكر أن أهم أسباب فشل المشاريع الصغيرة (مصطفى، 2002) و (يوسف، 2002) و (كليفورد، 1989) هو عدم وجود الخبره الكافيه لصاحب المشروع في مجال العمل الذي افتتح به مشروعه، ومن أسبابه كذلك نقص الخبرة الإدارية في التعامل مع العنصر البشري، ولا ننسى من الأسباب الإهمال والكوارث والاختلاسات والسرقات داخل المشروع الصغير ،نورد هنا جدولاً يبين العوامل الإجمالية العشرة لفشل المشروعات في الصناعات المختلفة .

جول رقم (2)

العوامل العشرة لفشل المشروعات في الصناعات المختلفة

العوامل/الصناعة	زراعة وصيد%	تعيين%	اسكان ومقاولات%	صناعة%	نقل ومواصلات%	تجارة جملة%	تجارة تجزئة%	اعمال تأمين%	الخدمات%	الاجمالي%
عوامل اقتصادية	80	79	69.8	66	68.6	67.7	68.3	63.3	75.7	70.6
عوامل الكفاءة والادارة	14.8	12.6	21.2	20.9	21.8	19.4	22.4	19.4	18.3	20.7
عوامل المبيعات	6.9	7.1	13.1	11.8	12.5	12.5	14.5	11	10.5	11.7
عوامل المصروفات	7.4	5.9	7.2	8.3	8.5	6.7	7.3	7.9	7.1	8.4
عوامل اهمال المشروع من قبل صاحبه	2.3	.9	1.8	2.1	2.1	2.2	2.2	1.6	1.6	1.8
عوامل الكوارث	.5	.1	.4	.9	.4	.8	.8	.3	.2	.5
عوامل خيانة الامانة والسرقة	.2	.5	.4	.4	.2	.8	.4	.9	.2	.4
عوامل مرتبطة بالعملاء	.5	.3	1.5	1.3	1.2	1.3	1.1	.5	1.1	10.1
عوامل خاصة بالاصول	.6	.1	.5	.5	.7	.2	.6	1.2	.4	.5
عوامل خاصة برأس المال	.5	.7	.9	.9	.7	.7	1.1	.8	.5	.7

المصدر عبد الحميد مصطفى، ادارة المشروعات الصغيرة، (2002) مصر.

ويمكن تصنيف اسباب الفشل إلى شكلين اولاً فشل رسمي وينتهي العمل به بالافلاس

وتصفية المشروع بصورة رسمية ، ثانياً فشل شخصي ويقوم هنا صاحب المشروع بالتصفية

وسداد ديونه ويحدث ذلك عندما يقرر صاحب المشروع ان المشروع لم يحقق الهدف الذي وجد

من اجله ومن اهم الخصائص التي تقرب المشروع إلى الفشل الاعتماد على الخبرات الذاتية

والقدره المحدودة للمشروع على تحمل الخسائر و الخلافات بين الشركاء في حال وجود شركاء و

الادارة السيئه و نقص العمال المدربه و الاعباء الضريبية و الركود الاقتصادي و المبالغه في التكاليف العامة والتشغيلية واخيرا عدم وجود الرقابه الفعالة.

2.8 المشاريع الصغيرة في الأردن

بالرغم من اعتماد عدد العاملين كمعيار لتحديد الانواع المختلفة للمشاريع الا انه لا يوجد تعريف واضح يحدد ماهية المشاريع الصغيرة في الأردن فالدارس يجد تباينا كبيرا في تحديد المشاريع الصغيرة وذلك حسب معيار عدد العاملين ولايضاح ذلك نورد الجدول التالي:

جدول رقم (3)

جدول عدد العاملين في المشاريع الصغير في منظمات مختلفة في الأردن

المنظمة	العاملين في المنظمات الصغيرة
دائرة الاحصاءات العامة	اقل من 5
مؤسسة الضمان الاجتماعي	اقل من 5
غرف الصناعة	اقل من 10
الامم المتحدة للتنمية الصناعية	اقل من 10
وزارة الصناعة والتجارة	5-9
الجمعية العلمية الملكية	1-19
جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز	اقل من 30 للمشاريع الصناعية واقل من 100 للمشاريع الخدمية
المشروع المقترح	5-19

النجار، فايز جمعه، (2001) التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الصناعية الصغيرة ، دراسة ميدانية في محافظة اربد.

يتبين لنا من الجدول السابق ان دائرة الاحصاءات العامة اعتمدت على معيار عدد العمال في تصنيف المشاريع حيث اعتبرت ان المشروع الصغير هو المشروع الذي يعمل به اقل من 5 عمال ، وبالنظر لمؤسسة الضمان الاجتماعي فقد اعفت المشاريع التي يقل فيها عدد العاملين عن 5 عمال من الاشتراك الالزامي في الضمان الاجتماعي تخفيفا للاعباء عليها لذلك جاز اعتبار هذه المشاريع صغيرة من وجهة نظرها ، واما غرف الصناعة فتتظر إلى ان المشاريع الصغيرة هي التي يعمل بها اقل من 10 عمال وحصرت وزارة الصناعة والتجارة عدد

العاملين بين 5-9 عمال ، وترى الجمعية العلمية الملكية من خلال دراستها للمشاريع الاستثمارية في الأردن عام 1989 ان المشاريع التي يعمل بها ما بين 1-19 عامل هي مشاريع صغيرة . واما جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز فقد اعتبرت ان المشاريع الصغيرة الصناعية هي التي يعمل بها ما يقل عن 30 عامل واما المشاريع الخدمية الصغيرة فهي التي يعمل بها ما يقل عن 100 عامل.

ويتضح مما سبق عدم وجود تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة في الاردن، والذي قد ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية المستقبلية. (موسى، 1989؛ غرفة صناعة اريد، 2001؛ الضمان الاجتماعي، 2001؛ دائرة الاحصاءات العامة، 2002)

وتنتشر المشاريع الصغيرة في محافظات المملكة المختلفة، كما تتوزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، الا انها تتركز في بعض القطاعات اكثر من غيرها ويبين الجدول رقم (3) توزيع المشاريع حسب النشاط الاقتصادي وفئة حجم العمالة على مستوى الأردن.

جدول رقم (4)

اعداد العاملين في القطاعين العام والخاص حسب النشاط الاقتصادي وفئة حجم العماله:

فئة حجم العمالة							
النشاط الاقتصادي	اعداد العاملين والمنشآت	المجموع	من 1 إلى 4	من 5 إلى 19	من 20 إلى 99	من 100 فأكثر	
التعدين	عاملين	6.895	99	459	55	84	6.198
واستغلال المحاجر	منشآت	101	36	57	2	1	5
الصناعات التحويلية	عاملين	115.846	32.047	21.819	9.893	9.274	42.813
	منشآت	17.728	14.2	2.945	306	134	143
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	عاملين	14.577	0	0	0	0	14.577
	منشآت	6	0	0	0	0	6
الانشاءات	عاملين	25.918	1.533	5.102	5.414	3.92	9.939
	منشآت	1.483	6.7	530	177	59	47

5.345	4.386	5.287	23.268	112.636	150.922	عاملين	تجارة الجملة
18	60	189	3.273	66.995	70.535	منشآت	والجزئية واصلاح المركبات والسلع الشخصية
4.69	1.003	1.679	5.759	9.741	22.873	عاملين	الفنادق والمطاعم
19	14	51	726	4.436	5.247	منشآت	التقنية والتخزين والاتصالات
17.396	1.948	4.691	5.045	2.016	31.095	عاملين	الوساطة المالية
20	30	131	700	1.112	1.993	منشآت	الانشطة العقارية والمشاريع التجارية
115.05	1.32	676	489	258	17.792	عاملين	الادارة العامة والضمان الاجتماعي
31	19	20	58	86	214	منشآت	التعليم
6.564	773	4.924	5.373	12.555	30.189	عاملين	الصحة والعمل الاجتماعي
18	11	191	693	6.828	7.744	منشآت	الانشطة الخدمات المجتمعية والشخصية
77.774	2.88	1.029	53	0	81.736	عاملين	
101	40	30	3	0	147	منشآت	
110.968	3.922	6.227	8.831	1.354	131.303	عاملين	
59	56	213	967	486	1.782	منشآت	
33.513	792	2.144	2.188	6.116	44.753	عاملين	
39	11	62	348	30539	399	منشآت	
3.599	692	400	1.716	11.773	18.18	عاملين	
8	10	14	185	7.274	7.491	منشآت	

المصدر دائرة الاحصاءات العامة قسم الاستخدام (2002).

يتبين لنا من الجدول السابق ان عدد المشاريع الصغيرة التي يعمل بها ما دون 4 عمال

تشكل ما نسبته 89% من اجمال عدد المشاريع الأردنية وتستوعب حوالي 27.5% من اجمالي

الايدي العاملة في الأردن .

كما يتضح لنا ان عدد المشاريع الصغيرة التي يعمل بها اقل من 19 عامل تشكل ما

نسبته 98% من اجمالي عدد المنظمات في الأردن وتستوعب ما نسبته 39% من اجمالي

الأيدي العاملة في الأردن (الاحصاءات العامة، 2002) مما يؤدي إلى وجود مساهمة فعالة في التصدي لمشكلكي الفقر والبطالة وتعمل على تطوير الاقتصاد الأردني وذلك يؤكد على أهمية اعتماد الاقتصاد الأردني على المشاريع الصغيرة.

لذلك تم التوجه لتعزير العمل في هذه المشاريع في الأردن اذ تهدف هذه المشاريع إلى تحسين مؤشرات الانتاجية مع التركيز على المناطق الاقل حظا من خلال توفير المتطلبات المالية والادارية والفنية لتشجيع تأسيس المشروعات الانتاجية الصغيرة وتوسعه المشاريع القائمة وتوفير البنية التحتية لدعم الاستثمار ودعم وتشجيع القطاع الخاص الأردني وكذلك المنظمات الغير حكومية.

2.9 برنامج دعم وتطوير المشاريع الصغيرة:

ويهدف برنامج دعم وتطوير المشاريع الصغيرة إلى تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل والقادرين عليه وتنمية مفهوم الريادة لدى الفئات المستهدفة من المجتمع وتشجيع الاعتماد على الذات وتركز منهجية الدعم لتنمية المشاريع الصغيرة إلى: (زكريا، 1999)

- توفير الفرص باقامة المشاريع الصغيرة والحصول على التمويل اللازم.
- تمنح القروض من خلال الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية.
- اعتبار اصحاب المشاريع الصغيرة عملاء وليس متلقون للمعونة.
- توفير فكر لايجاد صناعة مستدامة من المشاريع الصغيرة.
- الاعتماد على الاقراض صغير الحجم.
- العمل مع المؤسسات الوسيطة التي لها علاقة بالفئة المستهدفة.
- التفاعل مع احتياجات السوق والقطاع الخاص.

- تدريب اصحاب المشاريع وتقديم الخدمات لهم.

اهم انجازات برنامج دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في الأردن وهي:

- 1- منح اكثر من 72 الف قرض صغير لحوالي 35 الف مستفيد.
- 2- بلغت قيمة القروض الاجمالية 14 مليون دينار اردني وبلغت نسبة السداد للقروض الممنوحة 98% .
- 3- بلغت نسبة النساء المقترضات حوالي 60% من اجمالي القروض الممنوحة .
- 4- اجراء الدراسات والبحوث في المشاريع الصغيرة لتحديد احتياجات ومتطلبات تفعيل هذا القطاع .
- 5- تطوير البرامج وتنفيذها وتطوير خطط التدريب لاصحاب المشاريع الصغيرة .

2.10 مصادر تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن (دليل المؤسسات الداعمة في الأردن، 2003)

هناك عدة مصادر لتمويل المشاريع الصغيرة في الأردن منها مصادر تمويل خارجية تشمل الائتمان التجاري والبنوك التجارية والمؤسسات المتخصصة ومؤسسات تمويل غير مصرفية محلية ودولية .

2.10.1 مصادر التمويل الخارجية :

1- الائتمان التجاري :

ويستخدم الائتمان لتنشيط المبيعات وهو وسيلة للشراء مع تأجيل الدفع مع اخذ فترة سماح قبل التسديد وتنتشر هذه الطريقة بين المصانع والموردين عند شراء المواد الخام .

إذا استطاعة المشاريع الصغيرة الحصول على هذا النوع من الائتمان فإنه يوفر لها احتياجاتها لرأس المال العامل في المشاريع الصغيرة والائتمان لا يحتاج لوجود ضمانات مثل الرهونات وإنما يحتاج سمعة تجارية طيبة .

2- البنوك التجارية :

تقدم البنوك قروض بأسعار فوائد مرتفعة نسبياً بوجود الضمانات العقارية المناسبة واتجهت بعض البنوك إلى الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة فبنك الاسكان في عام 1990 اوجد فكرة تقديم قروض ميسرة للصناعات ولكن مما يلاحظ على هذه القروض وجود ضمانات لها ونرى ايضاً ان البنك الاسلامي انشأ عام 1994 برنامجاً لتمويل المشاريع المتعلقة بالحرف اليدوية والمهنية اذ يؤمن البنك التمويل اللازم لهذه المشاريع بالمشاركة او من خلال المربحة او الاستثمار المباشر كما يجدر الذكر ان هناك بنوك اخرى قامت بتطبيق مشاريع مختلفة تهدف إلى تقديم القروض الميسرة للصناعات والمشاريع الصغيرة . (زكريا ، 1999)

3- البنوك والمؤسسات المتخصصة :

أ- بنك الائماء الصناعي :

انشأ عام (1965) بالمشاركة مع الحكومة ومشاركة مصرفية تجارية خاصة ويعمل كمؤسسة اقرضية في قطاعي الصناعة والسياحة يهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع الصناعة في الأردن وتطوير الصناعات في المشاريع الصغيرة ومن الملاحظ ان البنك يقدم التسهيلات الائتمانية بفوائد مخفضة وفي عام (1983) تعاظم دور البنك بافتتاح دائرة خاصة للصناعات الصغيرة والحرفية وتهتم هذه الدائرة بدراسة الجدوى الاقتصادية لتقديم التسهيلات اللازمة

للصناعات الصغيرة ويتراوح حجم القروض في المتوسط 5 إلى 10 آلاف دينار أردني للمشروع

الواحد . (دائرة الاحصاءات العامة ، 2002)

ب- بنك تنمية المدن والقرى

تأسس عام (1966) تحت اسم صندوق قروض البلديات ومن ثم تحول هذا الاسم الذي عليه وذلك عام (1979) وتودع فيه اموال البلديات وتدار من قبل بنك ويقوم بتقديم القروض او كفالتها على اختلاف انواع القروض التي تخدم المشاريع الاجتماعية والبنية التحتية للبلديات، وبلغ رأس مال بنك تنمية المدن والقرى 50 مليون دينار موزعة على اسهم مخصصة تساهم البلديات فيها .

ويقدم البنك قروض للمشاريع الصغيرة التابعة للبلديات المختلفة ومن الملاحظ ان القروض موجهة إلى النواحي الخدمية والبنية الاساسية اما المشاريع الصغيرة الانتاجية فلم تحصل الا على نصيب بسيط من هذه القروض مع العلم ان البنك يقدم قروضه بنسب فائدة منخفضة وثابتة كما يمنح فوائد تفضيلية تعتمد على نوع القرض ولا ننسى انه في بعض الاحيان يمنح قروض من غير فوائد ولا يطلب الرهونات والضمانات كغيره من البنوك . (بنك تنمية القرى والمدن، 2003)

ج- مؤسسة الاقراض الزراعي:

تأسست عام (1959) لدعم القطاع الزراعي من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الزراعيه من اجل رفع مستويات الدخل للمزارعين وتقديم المؤسسه النصيح والارشاد لاصحاب المشاريع الزراعيه وتعمل على اعداد دراسات جدوى ماليه للمشاريع التي تود المؤسسه تمويلها ويصل القرض الى 10 الاف دينار اردني وحسب طبيعه المشروع.(الرأي ، 2005)

د- صندوق الحرفيين:

انشأ عام (1970) من خلال بنك الانماء الصناعي ويخصص صندوق الحرفيين بالفئات الحرفيه واليدويه الصغيره اذ يقدم ما قيمته 50 إلى 70 % من قيمه الارض ورأس المال وتبلغ الفائدة 11% لفترة سداد مداها 5 إلى 8 سنوات ويعتمد الصندوق على دعم الحكومه وبنك الانماء الصناعي ومؤسسات التنميه الدوليه ويصل القرض إلى 10 الاف دينار اردني.(دائرة الاحصاءات العامة ، 2002)

هـ-صندوق المعونه الوطنيه:

تأسس عام (1986) وهو مؤسسه حكوميه تقدم قروض ميسره ويصل الحد الاعلى للقرض 350 دينار اردني والهدف الاساسي للصندوق المساعده في انشاء صناعات صغيره لتوفير فرص عمل.(بنك تنمية المدن والقرى ، 2003)

و- المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري:

وبلغ السقف الاعلى للقرض 1000 دينار اردني للمشاريع الانتاجية والحرفية الصغيرة ويسدد على مدى سنتين وبفائدة مخفضة وتعطى الاولوية في هذه المؤسسة للمرأة التي تعيل اسرة وللأفراد العاطلين عن العمل .(حداد والخطيب ، 2005)

2.10.2 مؤسسات تمويل غير مصرفية :

انتشرت مصادر تمويل غير مصرفية للمشاريع الصغيرة في مختلف مناطق المملكة تلبية لاحتياجات التمويل للأفراد في محاولة لمحاربة الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل وتمنح هذه المؤسسات قروض طويلة ومتوسطة الاجل بعكس البنوك التجارية ويمكن لهذه المؤسسة ان تكون مؤسسات حكومية او شبه حكومية او مؤسسة دولية غير حكومية:

2.10.2.1 المؤسسات التمويلية غير المصرفية الحكومية والرسمية

أ- صندوق التنمية والتشغيل:

تأسس عام (1990) وهو من أهم مؤسسات الاقراض الحكومية ويهدف الصندوق إلى تقديم قروض ميسرة للأفراد من أجل إقامة مشاريع صغيرة ويقدم القروض لكافة الأنشطة الاقتصادية باختلاف أنواعها وتوجه قروض الصندوق للمناطق الأكثر حاجة لها من خلال ارتفاع درجة الفقر والبطالة فيكون من أهدافه الأساسية تنمية المجتمعات في مختلف مناطق المملكة إذ تعطى الأولوية للمناطق النائية والأشد فقراً وتقدر أسعار الفائدة للصندوق بحوالي 9% أو عن طريق المربحة الإسلامية ويبلغ سقف التمويل حوالي 10 آلاف دينار أردني ويسدد خلال 6 سنوات .

ويتم التمويل في الصندوق من خلال قروض مباشرة وغير مباشرة وذلك من خلال اتفاقيات مع المؤسسات الحكومية والجمعيات التعاونية من دون التدخل في اليات الاقراض ويعتمد الصندوق على سعر فائدة اضافي مقدارة 2% بينه وبين المؤسسات الوسيطة التي يقدم لها القرض.

ومنها مؤسسة الاقراض الزراعي / صندوق قروض الحرفيين / المؤسسة التعاونية الأردنية / الاتحاد العام للجمعيات الخيرية / الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية / مؤسسة نور

الحسين . (حداد والخطيب ، 2005)

2.10.2.2 المؤسسات التمويلية غير المصرفية وغير الحكومية

أ- مؤسسة نور الحسين :

تأسست عام (1985) كمؤسسة غير ربحية وهدفها تحقيق تنمية محلية مستدامة وتوجه قروضها للمشاريع الانتاجية ويبلغ متوسط القرض 750 دينار وركزت هذه المؤسسة على مشاريع شراء ماكنات الخياطة ومشاريع تصليح وتمول المؤسسة من قبل صندوق التنمية والتشغيل .
(جريدة الرأي ، 2005)

ب- الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم) :

تأسست عام (1999) وتهدف إلى رفع مستوى دخل الفرد من خلال توفير القروض للمشاريع الصغيرة كما تهدف لتوفيرها إلى الافراد الغير قادرين على الاقتراض من البنوك كما توفر الابحاث لمساعدة العملاء في انجاح مشاريعهم .(جريدة الرأي ، 2005)

ج- الشركة الأردنية لضمان القروض :

تأسست عام (1994) وتهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة في الأردن اذ تقدم الضمانات التي يحتاجها اصحاب المشاريع الصغيرة وتعمل على دعم المصدرين الأردنيين مما يزيد الناتج القومي الاجمالي ويزيد من توفير فرص العمل ويتم الضمان من خلال البنوك التجارية المشاركة ببرنامج ضمان القروض من قبل الشركة .(دليل المؤسسات الداعمة ، 2003)

د- مركز مشاريع المرأة :

يرعى المركز المشاريع الصغيره التي تديرها المرأة ويوفر حزمه متكامله من الخدمات التي تساند المشاريع الصغيره من الاجهزه والاثاث ودراسات الجدوى الاقتصادية.(جريدة الرأي ، 2005)

هـ - الجمعيات الخيرية (جمعة وعبد الستار، 2006)

وتنتشر في مختلف مناطق المملكة وتقدم الدعم على شكل هبات ومساعدات او قروض ميسره ويبلغ عدد الجمعيات الخيره في المملكة 800 جمعية . (دليل المؤسسات الداعمة، 2003؛ الراي، 2005؛ عبد الستار محمد، 2006)

2.10.2.3 المؤسسات التمويلية غير المصرفية الدولية

أ- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية:

تأسس عام (1977) ليكون من اهم المنظمات الدولية غير الحكوميه وهدفه الاساسي تطوير المجتمع الأردني ويركز جهوده في المناطق النائية والاقل حظا ويعمل على توفير فرص عمل ويقدم الصندوق قروضه لشراء الآلات والمواد الخام ويهدف الصندوق للحفاظ على بعض الحرف والمهن التقليديه للمشاريع الصغيره. (دليل المؤسسات الداعمة، 2003)

ب- برنامج المنح الصغيرة في برنامج الامم المتحدة الانمائي:

يهدف البرنامج إلى دعم المشاريع التنمويه التي تنفذها جمعيات غير حكوميه في مناطق المملكة المختلفه وبدا البرامج بمنح القروض عام (1992) وذلك من خلال الجمعيات الخيرية وقدم الدعم منذ تاسيسه لحوالي 116 مشروعا تنفذها 70 جمعيه حكوميه في مناطق مختلفه من المملكة. (جريدة الراي، 2005)

ج- الشركه الاهليه لتنمية وتمويل المشاريع الصغيره:

وهي شركة ممولة من برنامج امير والوكالة الاميريكة للاتحاد الدولي وبالتعاون مع البنك الاهلي الأردني وتعمل الشركة على تقديم القروض في المشاريع التي يعمل بها ما دون 10

عمال لأغراض التشغيل والانتاج ويبلغ القرض المقدم من الشركة بين 700-7000 دينار ويسدد خلال فترة 8-16 شهر وبمعدل الفائدة السائد.

وعملت الوكالة الاميركية للانماء الدولي على تمويل برنامج انجاز الذي وفر ل 27000 طالب اكتساب المهارات وتأهيلهم لدخول السوق للعمل الناجح ودرست 2024 مواطنا على المهارات التكنولوجية وبلغت مشاركة النساء 70% من المجموع الكلي للمتدربين. (وجدان، 2005)

د- برنامج واعدات:

تأسس عام (2004) من اجل تفعيل وتطوير قدرات المرأة بتمويل من الوكالة الاميركية للتنمية وذلك من خلال برنامج امير ويهدف البرنامج إلى مساعدة المرأة الأردنية على دخول قطاع الاعمال وتشجيعها لدخول سوق العمل كما ويعمل على تقديم المساعدات لصاحبات الاعمال بالتدريب وتقديم الخدمة الطبية والمادية كما ويقدم النصيح والارشاد ويستهدف البرنامج الحرف اليدوية ومستحضرات التجميل والرعاية الصحية والتصنيع الغذائي وخدمات العمال كالتجارة الالكترونية وقدم البرنامج منذ تاسيسه خدماته لحوالي 122 سيدة في مناطق مختلفة من المملكة . (جريدة الرأي، 2005)

هـ- البنك الوطني للمشروعات الصغيرة :

تم التوقيع عقد تأسيس البنك الوطني للمشاريع الصغيرة بالتعاون مع الحكومة الأردنية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية (اجفند) والهدف الاساسي من انشاء البنك هو توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ولمساعدة الفقراء بزيادة الفرص الاستثمارية والاقتصادية وتعد فئة النساء هي الفئة الاكثر استفادة من عروض هذا البنك ولا تزيد

نسبته عن 1000 دينار من دون ضمانات او تدخل وسطاء ضمن معايير محددة ، (دليل المؤسسات الداعمة ، 2003)

و- المشروع الاوروبي الأردني لتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: تم تمويل المشروع بقيمة (41.6) مليون يورو من الاتحاد الاوروبي والحكومة الأردنية دعماً للمشاريع الصغيرة التي يتراوح عدد العاملين فيها 5 إلى 250 عاملاً . ويهدف المشروع الاوروبي الأردني لتعزيز دور القطاع الخاص وتحديد المؤسسات صغيرة الحجم والعمل على تسهيل تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الاوروبي ودول البحر الابيض المتوسط اما محاور المشروع فهي :

- 1- الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
 - 2- التقوية المؤسسية وتوفير بيئة ملائمة ودعم السياسة الصناعية.
 - 3- تنمية الموارد البشرية والتدريب المهني.
 - 4- تقديم الدعم المهني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ويتحمل الصندوق حوالي 70% من القروض المضمونة 3 إلى 8 سنوات فترة سداد وفترة سماح سنتين . (وجدان ، 2005)

2.11 الدولة والمشاريع الصغيرة :

تساعد الدولة وتقدم المساعدات للمشاريع الصغيرة وباختلاف انشطتها وتعمل على متابعة القوانين واصدارها . كما تقوم الدولة بعقد الاتفاقيات التجارية المختلفة مع الدول العربية والاتفاقيات التجارية الخارجية كما تقوم الدولة بتأمين المساعدات الدولية . كما تصدر الدولة

نشرة منتظمة توضح تعاملاتها مع الدول وتبين البضائع التي تستوردها . (عبابنة، 2005، جمعة

عبد الستار ، 2006)

2.11.1 المساعدات الحكومية للمشاريع الصغيرة : (دليل المؤسسات الداعمة ، 2003)

1- دائرة الاحصاءات العامة :

وتقدم المسح الصناعي ومسح الاستخدام وهي احصاءات رسمية بعدد المنشآت

وانشطتها المختلفة ويستفاد من مثل هذه النشرات والاحصاءات.

2- وزارة الصناعة والتجارة :

وتمكن من معرفة اوضاع الشركات المسجلة ومتابعتها من خلال قانون الشركات الذي

اعدته وزارة الصناعة والتجارة كما توفر الوزارة المواقع الالكترونية لاقادة الزوار وامكانية

اطلاعهم على الانشطة المختلفة التي تقدمها دائرة المراقبة ويستفيد من ذلك على وجه

الخصوص المستثمرين المحليين والعرب والاجانب اذ توفر المعلومات باللغتين العربية والاجنبية.

3- وزارة العمل:

تقوم وزارة العمل بعمل دورات مختلفة حول طرق السلامة العامة وذلك من خلال

مديریات العمل المنتشرة بمختلف مناطق المملكة وتقوم باصدار تصاريح العمل للعمالة الاجنبية

مع مراعاة للعمالة الزراعية فتكون الرسوم فيها قليلة .

4- مؤسسة تنمية الصادرات:

وتعمل على نشر الوعي الثقافي في المستوى المهني في القطاع الصناعي والتجاري

وتنظيم معارض خارجية .

5- مديريات الصناعة في المحافظات المختلفة:

تقدم هذه المديريات المختلفة للتجار من حيث انشاء المشروع الصغير داخل هذه

المديريات .

6- الاتفاقيات الثنائية والدولية.

7- المؤتمرات الاقتصادية المختلفة .

8- المؤسسات العامة ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة :

1- غرف الصناعة والتجارة المختلفة .

2- النقابات العمالية .

3- الجمعيات المختلفة مثل جمعية رجال الاعمال الأردنيين .

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3.1 مقدمة

3.2 الدراسات العربية

3.3 الدراسات الاجنبية

3.4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

3.5 فرضيات الدراسة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3.1 مقدمة

ازدادت أهمية المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحويلات الاقتصادية العالمية والتي تعمل على دعم المبادرات الفردية، ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة، وتقليص دور القطاع العام الذي يعتمد على الدعم من المؤسسات الدولية.

وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم، ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري، وبالرغم من أن الدول النامية أخذت تركز الجهود على المشاريع الصغيرة حيث أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة إلا أن دورها لا زال محدوداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا زالت المشاريع الصغيرة تواجه صعوبات تحد من انشائها أو استمرارها، وعلى الرغم من ذلك يلاحظ ندرة الدراسات السابقة التي تناولت المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تواجهها وما هي أنجع السبل لحلها..

3.2 الدراسات العربية

ففي دراسة لاستراتيجية الاستثمار والتمويل للمشاريع الصغيرة حاول كنجو(2005) التعرف على المشكلات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في سوريا، بالإضافة إلى إيجاد بعض الصيغ التمويلية أو الاستثمارية التي تسهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة بما يضمن بقاءها واستمرارها.

وقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال استبانة صممت خصيصاً لهذه الغاية ووزعت على عينة من المشروعات الصغيرة بلغت 250 منشأة.

وبينت الدراسة أن أهم المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة هي عدم كفاية الأموال المقدمة من قبل المؤسسين لمد هذه المشاريع بمتطلباتها، بالإضافة إلى أحجام مؤسسات التمويل عن اقراضها وضحالة المساعدات الحكومية المقدمة إليها .

ومما يؤخذ على هذه الدراسة عدم قدرتها على وضع تعريف واضح للمشاريع الصغيرة بالرغم من وجود معايير تم الاتفاق عليها دولياً بالإضافة إلى صغر عينة الدراسة وتوزيعها فقط في مدينة حلب مما يحد من القدرة على تعميم نتائجها.

وفي دراسة ميدانية أجريت بهدف معرفة دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج و تمويل المشاريع الصغيرة قام البلتاجي(2005) ببيان طبيعة ومفهوم المنشآت الصغيرة ومقومات نجاحها و تقويم الصيغ التمويلية للمنشآت الصغيرة القائمة على الائتمان بفائدة واثّر ذلك على الربحية .

كما هدف إلى عرض مفهوم وخصائص صيغ التمويل الاسلامي ومدى ملائمتها للمنشآت الصغيرة وبيان المعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك.

ان اسلوب التمويل عن طريق الاقتراض بفائدة غير مناسبة لتمويل المنشآت الصغيرة حيث يسبب الكثير من المخاطر والمشكلات نتيجة التزام المنشأة بضرورة دفع القرض مع فوائده حتى لو حققت ارباحا اقل من اسعار الفائدة او حققت خسائر، كما بينت الدراسة ان تمويل المشاريع عن طريق صيغ التمويل الاسلامي مناسب لتمويل المنشآت الصغيرة حيث يقوم على صيغة البيوع ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

واجرى الحداد والخطيب (2005) دراسة بهدف التعرف على واقع هذه المشاريع وتطورها في الأردن من خلال مؤشرات اقتصادية تخص العدد ورأس المال وقيمة الانتاج وطبيعة المشاريع ، بالاضافة الى ايجاد افضل الوسائل والسبل لتطوير هذه المشروعات في الأردن والوقوف عند مشكلات ومعوقات نمو وتطور هذه المشاريع في الأردن.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والكمي العام وذلك بالاعتماد على واقع البيانات المتوافرة والاحصاءات والنشرات والدراسات الصادرة عن العديد من المؤسسات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى ان المشروعات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغيرة تمتاز بسرعة الانتشار في الاقاليم والمحافظات والمناطق الأردنية المختلفة مما يساعد على استقطاب الايدي العاملة في هذه الاقاليم وتخفيض حجم البطالة والفقر في الاقتصاد الأردني.

كما وبينت الدراسة ان المشروعات الصغيرة في الأردن تواجه صعوبات ومشكلات ومعوقات مالية وإدارية وتسويقية وتنظيمية.

ويؤخذ على هذه الدراسة عدم ملامسة واقع المشاريع المقامة فعليا في السوق الأردني

مما يقلل الدقة في تحديد كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة.

وفي دراسة لمواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والذي يعتبر بديلا تمويليا في حالة ضعف السوق المالي أجرى السعيد (2003) دراسة ميدانية على عينة من الشركات الجزائرية، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات تعاني من ارتفاع الضرائب وعدم وجود شركات رأس المال المخاطر ، كما نتج عن الدراسة قلة الشركات التي تقوم بالتمويل ضمن قطاع المخاطر المرتفعة وضعف القانون التجاري لشركات الدولة.

اما بندقجي (2005) فقد قام بدراسة عن المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة جرش هدفت إلى استكشاف حقائق متعددة تتعلق بالمشاكل والصعوبات والمعوقات المالية والاقتصادية والبيئية المتصلة باقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والتعرف على مواقف اصحابها من تلك المشاكل وتهدف إلى استكشاف مدى اهتمام أجهزة الدولة بتلك المشاريع من خلال اعمال الدعم والتشجيع التي تقدمها تلك الاجهزة بالاضافة إلى مدى اهتمام الباحثين والدارسين بتلك المشاريع الصغيرة والدراسات التي اجريت عليها ومعرفة كيفية تمويل تلك المشاريع منذ بداية تاسيسها. وتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الكمي في جمع البيانات الأولية والثانوية باستخدام التحليل الاحصائي للبيانات .

وخلصت نتائج الدراسة بما يلي:

- المشاريع الصغيرة في جرش هي مؤسسات صناعية ذات ملكية مستقلة لا ترتبط باي تكتلات او اتحادات صناعية ولها حصة صغيرة ومحدودة بالسوق
- ان بعض اجهزة الدولة الرسمية في الأردن تهتم إلى حد ما بدعم وتنمية وتمويل وتطوير المشاريع الصناعية والحرفية الصغيرة في الأردن

- هناك اهمال واضح وملحوظ من قبل الدارسين والباحثين تجاه المشروعات الصغيرة في

الأردن ولعل ذلك الاهمال ناجم عن عدم دعوة الباحثين إلى الاهتمام بذلك القطاع

الاقتصادي الهام في الأردن

- ضريبة المبيعات تركت اثرا واضحا على حرية اصحاب المشاريع الصغيرة بسبب ارتفاع

اسعار المواد الاولية المستخدمة في الصناعة.

وحاول الطراد (2001) إلى التعرف على دور البنوك التجارية العاملة في شمال الأردن

في دعم وتمويل الصناعات الاقتصادية في مدينة الحسن الصناعية والتعرف إلى حجم

الاستثمارات وانواعها في مدينة الحسن الصناعية وأهمية هذه البنوك بتمويل هذه الصناعات

ودور ذلك بتعزيز وتنمية الاقتصاد الأردني.

حيث قام الدارس بجمع المعلومات والتقارير اللازمة للدراسة من خلال التقارير والابحاث

المعدة عن ذلك لدى كل من مؤسسة المدن الصناعية مدينة الحسن الصناعية غرفه صناعه

اريد مديرية الصناعه والتجاره في اريد وكذلك جمع البيانات من فروع البنوك العامله في اريد ومن

خلال الزيادات الميدانيه التي قام بها الدارس لكل من مدراء و اصحاب المصانع بمدينة الحسن

الصناعيه في اريد.

كما قام الدارس بتوزيع استبانته على بعض المصانع في مدينة الحسن الصناعيه وذلك

حتى يخرج بنتائج ميدانيه من ارض الواقع.

واظهرت الدراسة مجموعه من النتائج منها ارتفاع عدد المشاريع الصناعيه قائمه في

مدينة الحسن الصناعيه من 55 إلى 60 مشروع عام 1999 بنسبه نمو بلغت 9%.

كما ان التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية العاملة في شمال المملكة

للصناعات في مدينة الحسن الصناعية متدنية وغير كافية. حيث عزا مدراء البنوك في شمال المملكة تدني نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى حصول تلك المصانع على تسهيلات من ادارات البنوك في عمان وعدم سماح ادارة مدينة الحسن للبنوك بالحجز التحفظي على مباني الشركات وعدم توافر السيولة الكافية للشركات وضعف التسويق لها.

كما اظهرت الدراسة ان الشركات العاملة في مدينة الحسن الصناعية تحتاج إلى تمويل قصير الاجل من اجل تمويل راس المال العامل في تلك الشركات. وان غالبية الشركات في مدينة الحسن تفضل الاقتراض من البنوك المحلية على الاقتراض من البنوك الاجنبية وذلك لان تكلفة الاقتراض ارخص وكذلك اسهل واسرع في الحصول على القرض.

وفي دراسة المشروعات الصغيرة في فلسطين حاول عبد الفتاح نصر الله وبغازي الصوراني (2005) للوصول إلى واقع المنشآت الصغيرة في فلسطين وتعريف المشروعات الصغيرة وما هي أهمية المشروعات الصغيرة من المنظور الاجتماعي .

كما تناولت الدراسة اسباب فشل المؤسسات الصغيرة في فلسطين التي كان من اهمها عدم اعداد دراسة جدوى للمشروعات الصغيرة ومحدودية رأس المال .

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال البيانات المتوفرة في الكتب والمجلات العلمية وعلى المنهج الكمي العام من واقع البيانات المتوفرة من وزارة الاقتصاد والتجارة والمؤسسات المهتمة بهذه الامور وخلصت الدراسة إلى ضرورة توفير القروض والدعم اللازم لتمويل راس المال العامل وتطوير المعدات كما يجب تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة ويؤخذ على هذه الدراسة اعتمادهم على المنهج الوصفي في تحديد واقع المشاريع الصغيرة وعدم محاكاة اصحاب المشاريع الصغيرة والمهتمين بهذا المجال .

وفي دراسة لمعرفة الخصائص والمعايير للمشروعات الصغيرة حاولت شيمياء سعيد (2009) في محاولة لابرار أهمية هذه المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمعات في سوريا وسعت إلى تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة وكان من أهم مشاكل الدراسة عدم وجود تعريف دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة واحجام مؤسسات التمويل عن تزويد هذه المشروعات واحتياجاتها المالية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وصممت استبانة ووزعت على عينة من مجتمع الدراسة والذي تمثل بمدينة حلب وخلصت الدراسة إلى وجود صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة فلم تحقق الهدف الاول من الدراسة وعن أهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة فهي عدم كفاية رأس المال وكان من أهم توصياتها السعي لوضع تشريعات تنصف المشاريع الصغيرة ودعم الحكومة لها والابتعاد قدر الامكان عن مصادر التمويل غير الرسمي .

3.3 الدراسات الاجنبية

وفي دراسة للمعوقات والتحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في منطقة ملاوي اكد (رودريك اندرسون 2009) على ان هذه المشاريع تساهم في خلق فرص عمل وكان الهدف من هذا البحث انشاء قاعدة لفهم العمليات الاساسية في المشاريع الصغيرة في ملاوي واستخدام منهجية شملت مراجعة المسح الميداني ومراجعة الادبيات حيث اجريت الدراسة على 52 مشروع متناهي الصغر من خلال الاستبيان باستخدام العينة العشوائية واكد ان أهم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة عدم توفير التمويل والتدريب والمهارات التجارية وزيادة على ذلك المهارات محدودة في مجال تكنولوجيا المعلومات (IT) وانتشار السلوك غير الاخلاقي بين بعض اصحاب المشاريع ،وايضا ملاوي لا تزال تعاني من ضعف النمو والقدرة التنافسية .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت بتطوير برامج في مجال إدارة الأعمال وتوفير إطار تشريعي مناسب لتنظيمها ويؤخذ على هذه الدراسة انها ركزت على المشاريع الصغيرة التي تهتم في البناء والتشييد ولم تنطرق إلى المشاريع الصغيرة في مختلف أنواعها .

ومن الدراسات الاجنبية في المشروعات الصغيرة قامت (صوفيا 2011) بتحديد المعوقات الرئيسية التي تؤثر على تنمية المؤسسات الصغيرة في كاساراني واكدت ان هذه المشاريع توفر فرص عمل ومع النمو ودعم هذا القطاع من الحكومة والجهات الفاعلة الرئيسية اذ ان هذه المشاريع تفشل لاسباب اهمها عدم القدرة على اداة التدفقات النقدية ونقص المهارات . واستخدمت هذه الدراسة مسح وصفي واخذ العينات العشوائية البسيطة لخلق نموذج مناسب وقد قامت صوفيا بجمع البيانات باستخدام الاستبيانات والمقابلات الشخصية ومن خلال رصد وتحليل ثم باستخدام الاحصاء الوصفي وخلصت الدراسة إلى ان اهم المعوقات التي كانت تواجه المشاريع الصغيرة كانت بسبب عدم وجود التدريب على مهارات الاعمال الاساسية وعدم الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا الملائمة والضرائب المرتفعة وانعدام الامن وعدم الرغبة في اخذ المخاطر المالية وارتفاع تكلفة الكهرباء والضرائب .

واوصت صوفيا ي نهاية دراستها إلى ان المشاريع الصغيرة تتطلب خدمات الدعم للتغلب على مشاكل المشاريع الصغيرة لذا يجب تضافر الجهود بين المجتمع المحلي ورجال الاعمال وصانعي السياسات لتسهيل النمو للوصول إلى الاداء الافضل.

وفي دراسة لمسح الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قام (ارثر اندرسن، 2000) بالقاء نظرة خاطفة للاهتمام في التحديات والفرص التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في واشنطن الولايات المتحدة الامريكية.

وأشار في تقريره إلى القبول المتزايد للانترنت باعتباره محرك النمو وأكد ان من أهم اسباب الفشل لتلك الشركات الصغيرة هي عدم وجود وقت لتخطيط او التنفيذ وتكلفة التنفيذ والاحتياجات التدريبية للحصول على الخبرة .

وخلصت الدراسة إلى ضرورة استخدام بطاقة الائتمان لتمويل الاعمال التجارية . ومن الملاحظ على هذه الدراسة انها لم تتناول في جانب البحث سوى التأثير التكنولوجي كصعوبات ومعوقات للمشاريع الصغيرة ولم تعتمد في منهجها سوى على المنهج الوصفي من خلال التقارير والنشرات المنشورة في هذا المجال .

وقد قام (إيزابيل ايسيدرو، 2009) بدراسة التحديات التجارية بين المؤسسات الصغيرة في نيروبي وكينيا وأكد ان الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر تلعب دورا اقتصاديا مهما ففي كينيا ساهمت المشاريع الصغيرة في خلق فرص عمل واستخدمت هذه الدراسة اخذ عينات عشوائية طبقية لجمع بيانات من شركات متعددة باستخدام المقابلات الشخصية والاستبيانات واعتمدت هذه الدراسة على التحليل الوصفي وأكد ان أهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع الصغيرة هي المنافسة فيما بينها وعدم الحصول على الائتمان وانعدام الامن وتحصيل الديون وتقوم هذه الشركات بمجموعة من الاستراتيجيات للتغلب على هذه التحديات ومن أهمها التسعير العادل والخصومات والعروض الخاصة وتقديم ارقى الخدمات للعملاء وتحسين الجودة .

وقد تلخصت الدراسة إلى ان نجاح العمل هو نتيجة لتبني مزيج من الاستراتيجيات . وفي دراسة حالة من مشاكل التسويق في نطاق محدود الصناعات (الهند) قام (جها و اغراوال، 2000) بتأكيد ان الصناعات الصغيرة تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال تحفيز مهارات تنظم المشاريع الصغيرة وتولد فرص عمل وما إلى ذلك نت انتاج وتصدير .

وكان الهدف من هذه الدراسة دراسة المشاكل التسويقية للصناعات الصغيرة في منطقة فاراناسي وقد تم استخدام استبيان لجمع البيانات من افراد العينة وتم استخدام تقنيات اخرى مثل المقابلات الشخصية ومن اهم المشاكل التسويقية التخطيط والتسويق وارتفاع تكلفة الانتاج ونقص عدد مهارة العاملين وعدم وجود مرافق التدريب واوصى الباحثين إلى ضرورة وجود ادارة فعالة في التخطيط والتنظيم بالاضافة إلى ضرورة وجود وحدات مختصة لتوفير الموارد المالية.

3.4 ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة

من خلال مراجعة واستعراض الدراسات السابقة التي تناولت المشاريع الصغيرة بالبحث نجد ان معظم الدراسات السابقة تناولت هذه الدراسات المشاريع الصغيرة من الجانب النظري والوصفي من خلال بعض المراجع الاجنية المترجمة للعربية وفي كثير من الاحيان كانت التوصيات واحدة والمراجع واحدة وكان معظمها مراجع مصرية ، وكان مما يؤخذ على هذه الدراسات انها تناولت جانبا ضيق النطاق قد لا تصلح نتائجه ان تعمم على مستوى دولة او منطقة جغرافية واسعة ، وما يميز هذه الدراسة عن غيرها إلى جانب انها راجعت الدراسات السابقة لتجنب الوقوع بنفس الاخطاء والتكرار وتناولت الجانب الوصفي وتجاوزت ذلك إلى التحليل الاحصائي من خلال البرنامج الاحصائي spss حيث تم استخدام التحليل الاحصائي الوصفي وتحليل العوامل (factor analysis) حيث لم يسبق لدراسة تناولت المشاريع الصغيرة بالبحث ان استخدمت التحليل العاملي .

3.5 فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة اختبار كل من الفرضيات التالية:

- 1- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالتأسيس وإجراءاته.
- 2- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالامور التمويلية .

3- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالموارد البشرية.

4- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالمعلوماتية .

5- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بتقنيات الإنتاج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4.1 مقدمة.

4.2 اساليب جمع المعلومات.

4.3 تصميم اداة الدراسة .

4.4 اجراءات توزيع الاستبانة.

4.5 مجتمع وعينة الدراسة.

4.6 وصف خصائص الديموغرافية لافراد عينة الدراسة.

4.7صدق الاستبانة.

4.8 ثبات الاستبانة.

4.9 الاساليب الاحصائية المستعملة في عملية التحليل

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4.1 مقدمه:

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة حيث سيتم تحديد اساليب جمع المعلومات وكيفية تصميم وتوزيع استبانة الدراسة ومن ثم سيتم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها والخصائص الديموغرافية لافراد عينة الدراسة كما سيتم التعرض لصدق وثبات الاستبيان واخيرا التعرض للاساليب الاحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في

الأردن.

4.2 اساليب جمع المعلومات

1- المصادر الثانوية:

اشتملت المصادر الثانوية في محاولة للحصول على اكبر عدد للدراسات المتخصصة والتي تعرضت لموضوع البحث اشتملت على قواعد البيانات العالمية والكتب والمقالات والمجلات العلمية ورسائل الماجستير علما ان الدراسات العربية التي اشتملت على موضوع هذه الدراسة كان مما يميزها انها دراسات وصفية فقط وفي مناطق محدوده النطاق حيث يكون من الصعب احيانا تعميم نتائجها وقد تكررت في بعض الاحيان.

2- المصادر الاولى:

لقد تم الاعتماد على توزيع استبانة لعملية جمع البيانات باعتبارها الوسيلة الانسب لهذه الدراسة ويعود ذلك إلى الاختلاف في الاساسيات والادارات القائمة على المشاريع الصغيرة حيث

تختلف الجهات المختصة بالمشاريع الصغيرة بأمور عديدة منها القوائم المالية وسرية البيانات وأنواع المساعدات أو القروض الممنوحة لأصحاب المشاريع الصغيرة حيث يوجد اختلاف كبير بمفهوم المشاريع الصغيرة من مؤسسة لأخرى فلذلك يصعب إيجاد نموذج رياضي ،فقام الباحث بتوزيع الاستبانة على اصحاب المشاريع الصغيرة والمدراء في هذه المشاريع، كما تم اجراء مجموعة من المقابلات مع اصحاب المشاريع الصغيرة .

4.3 تصميم الاستبانة

تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة والمراجع المتعلقة بالمشاريع الصغيرة لتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها كما تم اجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض مدراء المؤسسات المعنية بتمويل المشاريع الصغيرة وبعض المستفيدين وأصحاب المشاريع الصغيرة من اجل صياغة اسئلة الاستبانة التي تعكس فرضيات الدراسة وتم التعديل على اسئلة الاستبانة للتأكد من تغطيتها لجوانب الدراسة.

ولقياس مستوى الاجابات لعينة الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي حيث تتراوح درجاته من 1 إلى 5 حيث يمثل الرقم 5 اعلى درجات الموافقه والرقم 1 اقلها. (Zikmund,2000)

وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين حيث هدف القسم الاول لوصف افراد عينة الدراسة واشتمل على البيانات الشخصية لافراد العينة حيث تضمن الجنس والعمر والتحصيل العلمي واشتمل الجزء الثاني على مجموعة من الاسئلة لمعرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ضمن خمسة محاور اساسية:

صعوبات التأسيس واجراءاته:ولقياس هذا المتغير تم طرح ثلاثة اسئلة.

صعوبات التمويل: تم قياس المتغير المتعلق بصعوبات التمويل التي يواجهها اصحاب المشاريع الصغيرة من خلال خمسة اسئلة.

صعوبات الموارد البشرية: تم قياس المتغير المتعلق بالقائمين على ادارة المشاريع الصغيرة من خلال طرح سؤاليين .

صعوبات ترتبط بالمعلوماتية: تم قياس المتغير المتعلق بالاساليب التكنولوجية حيث تم طرح ثلاثة اسئلة .

صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات: حيث تم قياس المتغير من خلال طرح ثلاثة اسئلة.

4.4 اجراءات توزيع الاستبانة:

تم توزيع (200) استبانة على عينة الدراسة التي تمثلت في جميع اصحاب المشاريع الصغيرة ومدراء وموظفي المؤسسات التي تعنى بتمويل المشاريع الصغيرة على مستوى المملكة حيث تم توزيع الاستبانات على اربع محافظات عمان ، اربد ، الزرقاء و العقبة حيث بلغ عدد الاستبانات المسترجعه (192) استبانته اي ما نسبته 96%.

4.5 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في جميع المشاريع الصغيرة وجميع اصحاب المشاريع الصغيرة والمستفيدين من القروض المقدمة لتمويل المشاريع الصغيرة، اما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيارها بشكل عشوائي اشتملت على اصحاب المشاريع الصغيرة.

4.6 وصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

حيث اشتملت على البيانات الشخصية لأفراد العينة وهي الجنس والعمر والتحصيل

العلمي .

جدول رقم (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

الخصائص	التكرار	النسبة(%)
الجنس	ذكر	52,1
	انثى	47,9
العمر	18 سنة فأقل	3,6
	19-30	30,7
	30 فأكثر	65,6
التحصيل العلمي	ثانوية عامة، فأقل	33,3
	دبلوم	6,8
	بكالوريوس	51
	دراسات عليا	8,9

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

يمثل الجدول توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية حيث مثلت نسبة الذكور من عينة الدراسة ما نسبته 52,1% ونسبة الاناث 47,9% مما يدل على الاقبال من قبل المرأة على المشاريع الصغيرة ، وفيما يتعلق بالعمر فقد بلغت النسبة الاكبر للعمر الذي يزيد عن 30 عام حيث بلغت 65,6% ومن 19 إلى 30 بلغت النسبة 30,7% واقل من 18 سنة 3,6% . وفيما يتعلق بالتحصيل العلمي فبلغ نسبة حاملي شهادة البكالوريوس 51% والثانوية العامة واقل بلغت النسبة 33,3% وحملة شهادة الدبلوم 6,8% والدراسات العليا 8,9% .

4.7 صدق الاستبانة :

للقوف على درجات الصدق في الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من
اعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في صياغة الاستبانات في كلية الاقتصاد في جامعة اليرموك
حيث تم التعديل والحذف وفقا لمقترحات المحكمين.(انظر قائمة الملاحق).

4.8 ثبات الاستبانة:

ويقصد بثبات الاستبانة انه اذا تم اعادة توزيعها مرة اخرى على عينة الدراسة يجب ان
تعطي نفس الاجابات اي الاستقرار في اجابات عينة الدراسة ان تم اعادة الاستبيان عليهم مرة
اخرى ضمن فترة زمنية معينة.

حيث تم التحقق من مدى صدق الاستبانة بالاعتماد على معامل الفا كرونباخ والذي بلغ
نسبته 0.63 وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق الاستبانة كون النسبة المقبولة احصائيا هي
0.60 في مثل هذه الدراسة (Sekar,2003).

4.9 الاساليب الاحصائية المستعملة في عملية التحليل:

1- الاحصاء الوصفي:

حيث تم استخدام الاحصاءات الوصفية مثل المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية
وال تكرارات في محاولة لوصف افراد عينة الدراسة والوصول لبعض النتائج لاجابات افراد عينة
الدراسة.

2- اختبار t للعينه الواحدة (one sample T-Test):

حيث تم استخدام هذا الاختبار لفحص فرضيات الدراسة للكشف عن مدى وجود اختلافات لمتوسطات عينة الدراسة.

3- اختبار تحليل التباين الاحادي (one way anova):

حيث تم استخدام هذا الاختبار لمقارنة متوسطات متغيرات الدراسة مع متغيرات اسمية وهي الجنس والعمر والتحصيل العلمي.

4- التحليل العاملي (factor analysis) :

وهو عبارة عن مجموعة من الاساليب الاحصائية يعمل على خفض عدد المتغيرات المتعلقة بظاهرة معينة، حيث يقوم ببناء قاعدة جديدة من المتغيرات وفقا لمصفوفة الارتباط حيث يشكل التوافق الافضل للمكونات الاساسية الاولى للعامل الاول والثاني وهكذا حتى يتم تحديد العوامل اللازمة (جودة ، 2008).

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5.1 المقدمة

5.2 اختبار فرضيات الدراسة

5.2.1 اختبار الفرضية الاولى

5.2.2 اختبار الفرضية الثانية

5.2.3 اختبار الفرضية الثالثة

5.2.4 اختبار الفرضية الرابعة

5.2.5 اختبار الفرضية الخامسة

5.3 تحليل التباين الاحادي

5.4 التحليل العاملي

5.5 اختبار ثبات العوامل المستخرجة بعد عملية التحليل العاملي

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات والنتائج

5.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل عملية التحليل الاحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة حيث سيتم مناقشة اسئلة الدراسة واختبار الفرضيات حيث تشمل كل فرضية مجموعة من الاسئلة للوقوف على مدى اعتبار هذه الاسئلة من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن، كما سيتناول هذا الفصل اجراء اسلوب التحليل العاملي في محاولة لايجاد مجموعة جديدة من المتغيرات .

5.2 اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في قياس مدى اعتبار الفقرة من المعوقات والصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة حيث تتدرج الاجابة ما بين 1 إلى 5 حيث يمثل الرقم 5 اعلى درجات الموافقة والرقم 1 اقلها . وقسمت درجات الاجابة من اجل المتوسطات حسب مسطرة القياس التالية :

1- اقل من 3 ضعيف. (درجة موافقة ضعيفة).

2- اكبر من 3 عالي (درجة موافقة عالية).

5.2.1 اختبار الفرضية الأولى: تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالتأسيس وإجراءاته.

لاختبار هذه الفرضية تم وضع ثلاثة اسئلة ترتبط بامور التأسيس حيث سيتم الاعتماد على مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية ومقاييس التشتت كالانحرافات المعيارية لاجابات افراد العينة يبين الجدول ادناه المتوسطات الحسابية لاسئلة الفرضية حيث كانت الاسئلة: صعوبات التأسيس وإجراءاته:

- 1- كثرة المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع.
- 2- كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم.
- 3- عدم توفر البنية التحتية لانشاء تلك المشاريع من ماء وكهرباء وطرق.....الخ.

جدول رقم (6)
اختبار للفرضية الأولى

صعوبات التأسيس وإجراءاته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
كثرة المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع.	3.93	.898	60.657	0.000
كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم.	4.55	.637	99.034	0.000
عدم توفر البنية التحتية لانشاء تلك المشاريع من ماء وكهرباء وطرق.....الخ.	3.03	.700	29.615	0.000
الوسط الحسابي	3.836			

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

يتضح لنا من الجدول اعلاه بان المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع تعتبر من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة 3.93 حيث يدل هذا الرقم إلى درجة موافقة عالية بان المستندات المطلوبة تخلق حاجزا وعقبة

بوجه من يريد ان يكون صاحب مشروع صغير ، حيث يعزى السبب في ذلك لضمان مصداقية الشخص المقبل على فتح مشروع صغير بحيث يتم استخدام التمويل للهدف الذي منح من اجله.

وحاز السؤال الثاني على درجة عالية جدا من الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.55 حيث اعتبر افراد عينة الدراسة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المانحة للتمويل من اكبر الصعوبات التي تواجههم لتأسيس المشروع حيث تسعى المؤسسات والشركات المانحة للتمويل إلى ضمان استرداد القرض بدون اي خسائر عدم التزام العملاء بالتسديد فيتم طلب الكفلاء و احيانا الرهونات وتقييد العملاء بالكمبيالات والشيكات في بعض الاحيان مع اشتراط بعض المؤسسات التمويلية الحكومية منها والخاصة ان يكون القرض باسم امرأة من اقارب الدرجة الاولى ويكون الرجل هو ضامن القرض ككفيل ولا يرجع ذلك إلى تشجيع المرأة للريادة والحصول على دورها الحقيقي في المجتمع مناصفة إلى جانب الرجل انما هو قيد يفرض على الفرد ليكون ملتزما بالتسديد فهي عاداتنا الشرقية التي لا تجيز للرجل ان تكون له زوجة او اخت ظهر عليها مستحقات وتطالب ماليا من قبل المحاكم التابعة للدولة.

واما بالنسبة للسؤال الثالث عن توفر البنية التحتية حاز على نسبة مرتفعة من درجات الموافقة على كونه من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.03 حيث يواجه بعض الافراد المقبلين على انشاء مشروع صغير الصعوبة في توفر البنية التحتية وارتفاع التكلفة فيها من وجهة اخرى حيث تعامل المشاريع بأسلوب تجاري مع اختلاف التعرف اي اجور الكهرباء والمياه وبذلك تكون قد شكلت عقبة والتزام كبير في وجه مشروع قيد الانشاء واما بالنسبة للبعض الاخر من افراد عينة الدراسة فهم يقيمون بعض مشاريعهم الصغيرة في منازلهم رغم ان ذلك مخالف لقوانين وانظمة الحكومة ويترتب عليه دفع المخالفات.

مما تقدم يتضح لنا ان الفرضية تثبت صحتها للمتغيرات الثلاث التي تمثلت على شكل اسئلة شاملة بعض الامور التأسيسية لانشاء مشروع صغير وبنسبة متوسطة لجميع المتغيرات بلغت 3.83 وهي نسبة تدل على درجة موافقة عالية من افراد عينة الدراسة .

كما وتم الاعتماد ايضا على اختبار t-test للعينة الواحد لتعزيز النتائج التي تم التوصل اليها حسب الجدول اعلاه ، ففي اختبار t-test للعينة الواحدة اذا كان مستوى دلالة قيم t اقل من 0.05 يمكننا رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة وعلى ما تبين في الجدول اعلاه فانه يؤكد لنا ان من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة معوقات التأسيس واجراءاته.

5.2.2 اختبار الفرضية الثانية: تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالامور التمويلية .

لقياس واختبار هذه الفرضية تم وضع اربعة اسئلة تتعلق بالامور المالية والتمويلية التي يتطلبها المشروع الصغير في محاولة لمعرفة ان كان هناك صعوبات تمويلية تواجه المشاريع الصغيرة حيث اشتملت الفرضية في محاولة لقياسها على الاسئلة التالية :

صعوبات التمويل:

- 1- عدم توفر رأس المال الكافي لانشاء مشروع.
- 2- محدودية قدرة اصحاب المشاريع الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض.
- 3- ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة.
- 4- ارتفاع حجم الضمانات المطلوبة بالنسبة إلى القيمة والمدة.

جدول رقم (7)

اختبار الفرضية الثانية

مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	صعوبات التمويل
0.000	173.358	.390	4.88	عدم توفر رأس المال الكافي لإنشاء مشروع.
0.000	167.140	.401	4.83	محدودية قدرة اصحاب المشاريع الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض.
0.000	181.034	.372	4.86	ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة.
0.000	169.952	.396	4.85	ارتفاع حجم الضمانات المطلوبة بالنسبة إلى القيمة والمدة
			4.855	الوسط الحسابي

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

من خلال الاطلاع على نتائج الجدول اعلاه المرتبط بالصعوبات التي تواجه اصحاب المشاريع الصغيرة من ناحية التمويل ففي الفقرة الاولى والتي تنص على ان عدم توفر رأس المال الكافي من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في مرحلة التأسيس فقد حصلت على درجة عالية من الموافقة حيث بلغ المتوسط 4.88 مما يشير إلى الصعوبة التي يواجهها اصحاب المشاريع الصغيرة في توفير رأس المال لإنشاء مشاريعهم حيث ان معظم الباحثين عن انشاء مشاريع صغيرة هم في الغالب من العاطلين عن العمل ولا تتوفر لهم الموارد المالية لاقامة مشروع يدر عليهم دخلا يقيهم الفقر ويجنبهم البطالة.

وفي الفقرة الثانية من صعوبات التمويل نلاحظ انها حصلت على درجة موافقة عالية ايضا حيث اشارت إلى محدودية قدرة اصحاب المشاريع الصغيرة او الباحثين عن اقامتها من الحصول على التمويل اللازم من البنوك ومؤسسات الاقراض حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.83 وقد يعزى ذلك إلى عدم معرفة اصحاب المشاريع الصغيرة عن طرق التمويل وكيفية الحصول

عليها اضافة إلى كثرة المتطلبات للحصول على التمويل وشروط منح القرض للمشروع كما سيأتي النقاش به لاحقا ، كما ان الساعي إلى انشاء مشروع صغير يراه مقام الداخل إلى مغامرة تحتمل النجاح والفشل نظرا لما يغلفه من صفة البطالة وجهل الفقر فتكون قدرته للسعي خلف التمويل مترددة متلكأه يعترئها الخوف والجهل لما هو قادم .

وبخصوص الفقرة الثالثة والتي حملت في طيها ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 4.86 اي بدرجة موافقة عالية جدا ، عند البحث في فكرة المشاريع الصغيرة وتشجيع الدولة لانشائها للايجابيات التي تحدثها في المجتمع وحلها للكثير من القضايا والازمات وعلى رأسها الفقر والبطالة وعند اطلعنا على المنشورات والمقالات العلمية وتوصيات الحكومات بالدعم نجد من الغريب ان من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة ارتفاع اسعار الفائدة علما ان معظم مصادر التمويل للشركات المانحة لقروض المشاريع الصغيرة هي عبارة عن هبات خارجية او قروض تسترد من غير فائدة فيعزى السبب في ذلك تحول بعض هذه المؤسسات من مؤسسات دعم وتشجيع للمشاريع الصغيرة إلى مؤسسات ربحية وبفوائد تفوق الفوائد الموجودة لدى البنوك ولكن بضمانات اقل نظريا من الضمانات التي تطلبها البنوك في ظل عدم وجود الرقابة والمتابعة من الجهات الحكومية المسؤولة عن مثل هذه المؤسسات.

ولا يخفى ان نسبة مرتفعة من القروض توجه بغير السبب الذي منحت لاجله فالبعض يحصل على القرض في ظل سعر فائدة مرتفع لسداد التزام لا مجال لتأخيره ومن غير متابعة من المؤسسة المانحة للقرض وكأن الهدف من القرض تحصيل ربح عالي حيث يتم تحفيز ضابط القروض على كل قرض يعطيه وبغض النظر عن الغاية التي وجد من اجلها القرض وبعيدا عن اهداف المؤسسة.

وفي الفقرة الرابعة للفرضية والتي تتكلم عن الضمانات الكبيرة التي تطلبها المؤسسات شريطة منح القرض مقارنة مع المدة والقيمة كصعوبة تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن بلغ المتوسط الحسابي 4.85 أي بدرجة عالية من الموافقة حيث أن ارتفاع سعر الفائدة من الطبيعي أن يرافقه ضمانات بحجم الفائدة لا بحجم القرض أو مدته ويطرح سؤال هنا ما هو المشروع الذي يؤسس بقيمة الف دينار وفائدة 380 دينار لمدة سنة أي هل هناك مشروع يحقق أرباحاً بنسبة 38% فلذلك تتناس الضمانات مع الفائدة طردياً على أمل أن يجبر العميل على التسديد تحت أي ظرف ولاي غاية نال القرض من أجلها ويكون هذا معاكساً بشكل كلي للأهداف التي من أجلها وجدت هذه المؤسسات ، وبذلك تكون الأمور المتعلقة بالتمويل من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وبنسبة موافقة عالية بلغ المتوسط فيها 4.85 ، ولأثبت صحة الفرضية تم استخدام اختبار $t - test$ كما هو مبين في الجدول السابق حيث يتبين قبول الفرضية من خلال مستوى دلالة t . وبنسبة موافقة عالية كما ظهر في المتوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة وكما تم اثباته في اختبار $t-test$ حيث تواجه تعتبر المشاريع الصغيرة صعوبات ترتبط بالتمويل .

5.2.3 اختبار الفرضية الثالثة: تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالموارد البشرية.

لقياس واختبار هذه الفرضية تم وضع سؤالين يتعلقان بالموارد البشرية لمعرفة اذا كانت الموارد البشرية من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن حيث اشتملت الفرضية على الاسئلة التالية :

صعوبات الموارد البشرية:

1- عدم توفر التدريب اللازم لتأهيل العاملين في المشاريع الصغيرة.

2- عدم توفر الكفاءة المناسبة لإدارة وتنظيم المشاريع.

جدول رقم (8)

اختبار الفرضية الثالثة

صعوبات الموارد البشرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عدم توفر التدريب اللازم لتأهيل العاملين في المشاريع الصغيرة.	3.76	.234	42.216	0.000
عدم توفر الكفاءة المناسبة لإدارة وتنظيم المشاريع.	3.47	.314	36.629	0.000
الوسط الحسابي	3.615			

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

بالنظر في بيانات الجدول السابق ففي الفقرة الاولى التي نتحدث عن التدريب اللازم لتأهيل العاملين في المشاريع الصغيرة بلغ المتوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة 3.76 وهي تشير الدرجة موافقة عالية حيث ينبغي على المستقبل لانشاء مشروع صغير ان يكون لديه القدرة على انشائه ويكون ذلك من خلال التدريب من قبل الجهات التي تهتم بمثل هذه الامور او استشارة اصحاب التجربة ليتجنب الازخام التي قد تؤدي إلى فشل المشروع فالتأهيل المناسب يؤدي إلى طريق النجاح للمشاريع الصغيرة ، ومن جهة اخرى الفرد الذي يحاول انشاء مشروع صغير كالمقبل على حياة جديدة لا يدرك ما تحمله بطايتها وما هي متطلباتها وبذلك يوفر التدريب والتأهيل الفرصة امام الافراد المقبلين لانشاء مشروع صغير لمعرفة ثناياه ومتطلباته والسبل إلى انجاحه. واخذت هذه الفقرة متوسط حسابي مرتفع قريب من المتوسط لمسطرة القياس

لاعتقاد بعض افراد عينة الدراسة ان انشاء مشروع صغير بدنانير معدودة لا يحتاج إلى الخضوع إلى دورات تدريب وتأهيل وللتأكد من صدق اجابات عينة الدراسة تم الاعتماد على اختبار t-test .

واما الفقرة الثانية التي تشير ان توفر الكفاءة لادارة المشروع وتنظيمه من اسباب نجاحه وعدم توفرها تؤدي إلى فشل المشروع فبلغ المتوسط الحسابي 3.47 وهي تشير إلى درجة مرتفعة من الموافقة فالكفاءة والقدرة على ادارة مشروع من اساسيات نجاحه ولكن ليس بدرجة ان انشاء مشروع صغير يتطلب ان نحضر مختصا في مجال المشروع لادارته اذ يمثل كلفة قد لا يستطيع المشروع تغطيتها ولكن لا للاستغناء عن الكفاءة حيث قد يلجأ الساعي لانشاء مشروع صغير إلى الاطلاع على تجارب الاخرين واستشارتهم وبذلك يكون قد كون معلومات اساسية عن المشروع تساهم في تحقيق الكفاءة في ادارته وتجنبه السقوط في هفوات تؤدي إلى فشل المشروع لذلك تراوحت اجابات افراد عينة الدراسة حول المتوسط من الموافقة اي تقترب من الرقم 3 .

ولا بد من الذكر هنا ان المشاريع الصغيرة التي يتراوح رأس المال لتأسيسها بين 500 دينار لتصل إلى 30000 دينار لا تقارن بالمشاريع التي تعتبر صغيرة في دول اخرى حيث قد يصل رأس المال فيها إلى عشرات الملايين فالكفاءة بحرفيتها قد لاتصلح للتطبيق من حيث المختصين وتوظيفهم لادارة المشاريع ويقاس في المقابل ضرورة الاطلاع والمعرفة على جزئيات المشروع لتكوين خبرة لقيادة المشروع للنجاح ، وبلغ المتوسط الحسابي للفرضية بشمولها للسؤالين 3.61 وهي نسبة تشير إلى درجة عالية من الموافقة على الفقرات للفرضية اي تم الموافقة على الفرضية بنسبة عالية ولكنها تقترب من الرقم 3 وقد يعزى ذلك إلى روح المبادرة الكامنة في افراد العينة فالانسان بطبيعته ان دخل دائرة الفقر يسعى جاهدا للنجاح والخروج من باكورة الفقر والبطالة فيرى بنفسه الانسان القادر على النجاح وصناعة المستحيل ونجاح بعض المشاريع تولد

فكرة لدى البعض بالقدرة على النجاح اعتمادا على النفس اي ما سمي بثقافة التقليد ، وتم اثبات صحة الفرضية من خلال اختبار t-test . وبذلك تكون الموارد البشرية من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن.

5.2.4 اختبار الفرضية الرابعة : تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالمعلوماتية .

لقياس هذه الفرضية التي نتحدث عن ان الصعوبات التي ترتبط بالمعلوماتية وما يرتبط بها ترتبط طرديا مع فشل المشاريع الصغيرة حيث تم وضع ثلاثة اسئلة وهي:

صعوبات ترتبط بالمعلوماتية:

- 1- عدم توفر الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج.
- 2- ارتفاع متطلبات التسويق وقضايا الجودة.
- 3- عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وما يحتاجه السوق.

جول رقم (9)

اختبار الفرضية الرابعة

صعوبات ترتبط بالمعلوماتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عدم توفر الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج.	3.06	.457	29.133	0.000
ارتفاع متطلبات التسويق وقضايا الجودة.	3.26	.401	32.243	0.000
عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وما يحتاجه السوق.	3.28	.408	32.285	0.000
الوسط الحسابي	3.2			

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

في الفقرة الاولى التي نتحدث عن توفر لاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج كانت درجة الموافقة لافراد عينة الدراسة عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.06 حيث يشير ذلك إلى

ضرورة توفر الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج وترتبط هذه الفقرة مع الفقرة الثانية بان ارتفاع متطلبات التسويق والجودة من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن وحازت هذه الفقرة على درجة عالية من الموافقة على مضمونها حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.26 فتوفر الاساليب التكنولوجية الحديثة تؤدي إلى اخراج منتج يتوافق مع متطلبات التسويق والجودة في ظل تشابه السلع حيث يميز المنتج عن غيره الجودة وقد يكلف توفر الاساليب التكنولوجية لمواكبة متطلبات التسويق والجودة اموالا باهظة لا يستطيع مشروع صغير على تغطيتها.

وان استغنى عن التكنولوجيا تراجع عن ما يقدم في السوق من سلع مشابهة من ناحية الجودة وبكلا الحالين يفشل المشروع ، ومن جهة اخرى فبعض المشاريع الصغيرة لا تحتاج إلى تكنولوجيا باهظة وانما تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وتكلفتها معقولة وتتوافق مع السوق ومتطلباته وايضا هناك بعض المشاريع لا تتشابه مخرجاتها مع مخرجات السوق فعينة الدراسة التي تم توجيه الاستبيان لها تفاوتت للوصول إلى درجة عالية من الموافقة فتوفر الاساليب التكنولوجية مهم لنجاح المشروع ولكن شريطة التوجه إلى تكنولوجيا بسيطة بما يتناسب والمشروع ومخرجاته فالمنتج ان كان له شبيه او بديل وجب ان يكون موافقا او مشابها لجودة البديل او الشبيه وهذا ما يقودنا إلى الفقرة الثالثة والتي تكلمت عن ان دراسة الجدوى الاقتصادية من عوامل النجاح ان وجدت او صعوبة تقف في وجه المشاريع الصغيرة ان فقدت حيث بلغ المتوسط الحسابي لاجابات افراد عينة الدراسة 3.28 وهي تشير إلى درجة عالية من الموافقة حيث تساعد دراسة الجدوى صاحب المشروع لمعرفة ابعاد وجدوى المشروع من جهاته جميعها المالية والتمويلية والاقتصادية والاجتماعية والفنية ولكن من اللافت للانتباه ان دراسة الجدوى الاقتصادية مكافئة نظريا وتمثل عبأ على المشروع الصغير ولكن وجودها ضروريا ويرى بعض افراد العينة ان

الرجوع إلى آراء ذوي الخبرة والاطلاع على تجاربهم قد تغني عن دراسة الجدوى الاقتصادية ان كان هناك مشاريع مشابهة ولكن ان كان المشروع ذو فكرة جديدة فمن الضروري توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وبذلك حصلنا على درجة عالية من الموافقة تقترب من المتوسط من افراد العينة كل وحسب مشروعه واختبار صدق الفرضية تم اجراء اختبار t-test للعينة الواحدة ، وبذلك تكون من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات ترتبط بالمعلوماتية.

5.2.5 اختبار الفرضية الخامسة: تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن صعوبات تتعلق

بتقنيات الإنتاج.

ولقياس هذه الفرضية التي تنص ان المشاريع الصغيرة في الأردن تواجه صعوبات ترتبط بتقنيات الإنتاج تم وضع ثلاثة أسئلة لتغطية موضوع الفرضية وكانت الأسئلة :

صعوبات الإنتاج والحصول على التقنيات:

1- عدم قدرة صاحب المشروع على ادارة الإنتاج والمشروع.

2- تدني مستوى الجودة لمنتجات المشاريع الصغيرة.

3- عدم توفر روح المبادرة في الإنتاج.

جول رقم (10)

اختبار الفرضية الخامسة

مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	صعوبات الإنتاج والحصول على التقنيات
0.000	32.351	.410	3.29	عدم قدرة صاحب المشروع على ادارة الإنتاج والمشروع.
0.000	40.158	.299	3.77	تدني مستوى الجودة لمنتجات المشاريع الصغيرة.
0.000	43.316	.206	3.77	عدم توفر روح المبادرة في الإنتاج.
			3.61	الوسط الحسابي

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

نصت الفقرة الاولى ان عدم قدرة صاحب المشروع الصغير على ادارة الانتاج والمشروع

من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة حيث حصلت على درجة مرتفعة من الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.29 ، من المعروف انه في الغالب ما يميز المشاريع الصغيرة ان من يدير المشروع الصغير هو صاحبه وهو المعني المباشر في شؤون الانتاج وادارة المشروع وهذا يحتاج إلى خبرة او معرفة بالمنتج والسوق وكيفية التعامل مع المتغيرات الداخلة في عمليات الانتاج فلا بد من ان يكون صاحب المشروع قادرا على ادارة المشروع من جميع جوانبه وبما بالتفاصيل السوقية وترتبط هذه الفقرة مع فقرات الفرضية الثالثة التي تعنى بالموارد البشرية وضرورة توفر الكفاءة والتدريب.

وعلى ماتقدم ونظرا لارتباط المشروع بشكل دقيق بصاحبه ففشل صاحب المشروع في الادارة يؤدي إلى فشل المشروع ككل ويرى بعض افراد العينة ان بعض المشاريع لا تحتاج إلى الكثير من الخبرات والمعرفة في امور الادارة وذلك راجع إلى حجم المشروع وطبيعة نشاطه .

واما الفقرة الثانية والتي تشير إلى ان من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة وتؤدي إلى فشلها التدني لمستوى الجودة في المنتجات التي تنتجها المشاريع الصغيرة حيث حصلت على درجة عالية من الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.77 ويعود ذلك إلى تطلب بعض المنتجات إلى تقنيات عالية وتكنولوجيا مرتفعة التكاليف قد تجبر صاحب المشروع الذي لا يملك سوى رأس مال بسيط وصغير إلى الاستغناء عنها مما يؤدي تدني الجودة وبالتالي فشل المشروع ويلاحظ الارتباط الوثيق مع فقرات الفرضية الرابعة فبالمشاريع التي تكون منتجاتها متشابهة مع منتجات مطروحة في السوق يجب ان يخطا صاحب المشروع الصغير إلى ضرورة توفر التكنولوجيا او عمل دراسة جدوى اقتصادية قد تجنبه تكبد الخسائر والتكاليف الباهظة .

وفي الفقرة الثالثة لهذه الفرضية عن توفر روح المبادرة من أساسيات النجاح وعدم توفرها صعوبة تواجه المشاريع الصغيرة حيث حصلت على متوسط حسابي بلغ 3.77 اي بدرجة موافقة عالية ، تعتمد المشاريع الصغيرة على روح المبادرة للخوض في تجربة تخرج صاحبها من الفقر والبطالة حيث يجب ان يبتعد صاحبها عن التردد.

ان ولادة مشروع صغير يحتاج إلى الجرأة الكافية بعيدا عن الخوف من القادم فالولادة قيصريّة وصعبة ان تملكها الخوف والتكؤ وسهلة ان تم الاعداد لها بشكل جيد من تدريب وتأهيل ودراسة لابعاد المشروع من جوانبه جميعها والاستعداد الامثل .
ولاثبات صدق الاستبانة تم استخدام اختبار t-test للعينة الواحدة وبذلك تثبت صحة الفرضية كما حصلت الفرضية ككل على درجة عالية من الموافقة وبذلك تكون من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات ترتبط بالانتاج والحصول على التقنيات .

5.3 تحليل التباين الأحادي بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة واسئلة الاستبانة:

تم استعمال تحليل التباين الاحادي (one way anova) لتحديد التباين بين اجابات افراد العينة وفقا لخصائصهم الديموغرافية وعلاقة ذلك بالصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ، ومن خلال اجراء هذا الاختبار يتضح لنا ان تحليل التباين الاحادي لم يشر إلى وجود اي علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الديموغرافية لافراد عينة الدراسة وبين الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ويشير ذلك إلى ان عينة الدراسة من ناحية الجنس والعمر والتحصيل العلمي لا يؤثر في اجاباتهم فالساعي إلى تمويل مشروع صغير يواجه نفس الصعوبات حيث ان غالب هذه الصعوبات تنأتى من مؤسسات التمويل اكثر من الساعين إلى افتتاح مشروع صغير فصعوبات التأسيس

يواجهها الفرد من اجراءات الحكومة ومطالب المؤسسة مانحة التمويل واما صعوبات التمويل فالفرد يواجهها من غير ان يؤثر فيها وكذلك التكنولوجيا وما يتطلبه السوق.(انظر قائمة الملاحق)

5.4 التحليل العاملي :

يعتبر التحليل العاملي من الاساليب الاحصائية التي تعمل على تخفيض عدد المتغيرات وبناء مجموعة جديدة منها بناءا على مصفوفة الارتباط حيث ينتج من هذا التحليل مجموعة جديدة من متغيرات مركبة (Kim and Mueller,1978).

ويهدف الباحث من وراء تطبيق هذا الاسلوب الاحصائي إلى ايجاد نموذج عملي للصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ، منطلقا بذلك من مجموعة من الدراسات الغير مترابطة حيث لم يسبق ان اجري التحليل العاملي لاي ايجاد نموذج مقترح لمعرفة الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة ، حيث اعتمد الباحث في بناء النموذج على التكوين النظري الذي شمل اسئلة الاستبيان التي بلغ عددها خمسة عشر سؤالا والتي قام بتقسيمها في الاستبيان إلى خمس فقرات احتوت كل فقرة على مجموعة من الاسئلة التي تم استخلاصها من الدراسات السابقة والمقابلات التي اجراها الباحث مع عينة الدراسة حيث احتوت الفقرات الخاضعة للتحليل العاملي على صعوبات التأسيس واجراءاته ، صعوبات التمويل ، صعوبات الموارد البشرية ، صعوبات ترتبط بالمعلوماتية ، و صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات .

وقام الباحث بفحص درجة ارتباط المتغيرات ببعضها حيث من المفروض حذف المتغيرات المرتبطة مع بعضها بدرجة عالية (Field,2005). حيث يتوجب على الباحث تجنب الارتباط المتعدد لي الارتباط بين المتغيرات بدرجة عالية اي ان يتجاوز معامل الارتباط 9. (Kennedy,1998) .

حيث تم استثناء السؤال رقم 11 والذي ينص على ارتفاع متطلبات التسويق وقضايا

الجودة ، ولفحص مدى كفاية العينة لاجراء عملية التحليل العاملي تم اجراء اختبار KMO (Kaiser – meyer – olkin) حيث بلغت قيمة KMO 0.641. حيث تقع في نطاق القيم الجيدة (5. > kmo) وبذلك تم التأكد من صلاحية العينة لاجراء التحليل العاملي (2005 ، Field) . وقد تم الاعتماد على اسلوب المكونات الرئيسية (principle components) في استخلاص العوامل المستخدمة في الدراسة ، كما يجدر الاشارة هنا إلى انه تم استبعاد القيم المطلقة للتشبعات (factor loading) التي تقل عن 0.4 وذلك تماشياً مع حجم عينة الدراسة .

عملية التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة :

اظهرت نتائج عملية التحليل بالنسبة للبيانات حذف ثلاثة اسئلة من اصل خمسة عشر سؤالاً حيث تم الاعتماد في عملية الحذف على معيار كفاية العينة (measures of sampling adequacy) حيث طرأت تغيرات ملحوظة على التكوين النظري حيث انخفض عدد المتغيرات من خمسة إلى ثلاثة فقط ، حيث يمكن استخلاص اهم النتائج لعملية التحليل العاملي وفقاً للجدول التالي :

جدول رقم (11)

التحليل العاملي

العوامل قبل اجراء التحليل العاملي		العوامل بعد اجراء التحليل الاعملي	
المتغيرات	العامل	المتغيرات	العامل
س1، س2، س3	صعوبات التأسيس واجراءاته	س1، س2، س3	صعوبات التأسيس واجراءاته.
س4، س5، س6، س7	صعوبات التمويل.	س4، س5، س6، س7	صعوبات التمويل.
س8، س9	صعوبات الموارد البشرية.	س8، س9	صعوبات الموارد البشرية.
س10، س11، س12	صعوبات ترتبط بالمعلوماتية.	س10، س11، س12	صعوبات ترتبط بالمعلوماتية.
س13، س14، س15	صعوبات الانتاج والادارة.	س13، س14، س15	صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات.

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

اسفرت عملية استخلاص العوامل الثلاثة عن مساهمة قيم هذه العوامل مجتمعة في التباين الكلي للعينة بنسبة 52.667 % حيث تفسر تباينات العامل الاول ما نسبته 24.204 % من التباين الكلي وقد ضم هذا العامل الذي يحوز الأهمية النسبية العليا في النموذج المقترح ثلاثة اسئلة وهي س1 (كثرة المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع) س2 (كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم) س3 عدم توفر البنية التحتية لإنشاء تلك المشاريع من ماء وكهرباء وطرق... الخ) ، وقد ارتأى الباحث ابقاء تسمية هذا العامل كما هو في التكوين الاصلي اي صعوبات التأسيس واجراءاته وذلك يعود إلى ان المتغيرات بقيت كما هي في التكوين الاصلي فالتكوين الاصلي اشتمل على هذه الاسئلة والنموذج المقترح كذلك ، وحاز هذا العامل على الأهمية النسبية الاعلى في هذا النموذج المقترح حيث يعزى ذلك إلى ان الاساس في كل شيء هو الاصل في النجاح فما يؤسس بقوام سليم يستمر بقاؤه لزمان ابعد وهذا منطق متعارف عليه ، فاذا واجه صاحب المشروع الصغير صعوبة في تأسيسه فلا مجال للمضي قدما في تطويره وإنشائه ، لذلك يجب على الحكومة ان تخفف من القيود التي تفرضها على الساعين لإنشاء مشروع صغير من جهات التأسيس التي شملت المستندات والوثائق والتي هي في واقع الحال مكلفة مثال على ذلك الترخيص من البلديات والدوائر الحكومية الاخرى فمشروع بلغ رأس المال له الف دينار ليس من المفروض ان يدفع مئات الدنانير بين ترخيص وإنشاء ومزاولة مهنة مع الاشارة ان الدولة هي الساعية الاولى لدعم وتشجيع الافراد لإنشاء مشروع صغير ، كما يفترض على الدولة مراقبة المؤسسات والشركات المانحة للتمويل للمشاريع الصغيرة لتخفيض الضمانات التي يتطلبها الحصول على قرض لتمويل مشروع فمن المعروف ان هذه المؤسسات وجدت اصلا ورخص لها العمل للتسهيل على الافراد بإنشاء مشاريع صغيرة تعمل على تخفيض مشكلتي الفقر والبطالة وبالتالي التخفيف من اعباء الدولة تجاه افراد مجتمعها

، ومن الملاحظ انه في عامل التأسيس يجبر معظم التقصير على كاهل الدولة فبالإضافة إلى كثرة المستندات وقلة المراقبة تجد تدهور الحال في توفير البنية التحتية المناسبة لإنشاء مشروع صغير مع مرافقة هذا القصور بارتفاع تكاليف الماء والكهرباء مقارنة مع تكاليفها العادية فالتعرفة تعامل معاملة تجارية وقد تصل إلى ضعف التكلفة الممنوحة للأفراد في بيوتهم، مع الإشارة إلى ان المتوسط الحسابي للعامل بلغت 3.83 وهي تدل على درجة موافقة عالية .

وأما بالنسبة للعامل الثاني والذي ابقى الباحث على تسميته كما جاء في التكوين الاصلي صعوبات التمويل حيث اشتمل النموذج المقترح على نفس المتغيرات في التكوين الاصلي حيث تفسر تبانيات هذا العامل ما نسبته 17.658% من التباين الكلي حيث اشتمل هذا العامل على الاسئلة التالية س4 (عدم توفر رأس المال الكافي لإنشاء مشروع) س5 (محدودية قدرة اصحاب المشاريع الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض) س6 (ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة) س7 (ارتفاع حجم الضمانات المطلوبة بالنسبة إلى القيمة والمدة) ، فبطبيعة الحال لا يوجد مشروع من غير تمويل فالتمويل هو الاساس لإنشاء مشروع فاذا كان هناك صعوبات ومعوقات ترتبط به فهي بالتالي تشكل عقبة تؤدي إلى فشله فاذا لم يتوفر رأس المال فلا سبيل لإنشاء مشروع واذا لم يستطع الفرد الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض فكيف سيؤسس لمشروعه ، واذا كانت الضمانات مرتفعة مجبرة الفرد على التسديد مقيدة اياه بفوائد لا يستطيع تحملها فكيف سينطلق في فضاء النجاح والتفوق .

وبلغت قيمة تفسير تبانيات هذا العامل ما نسبته 10.805% من التباين الكلي وقد ضم هذا العامل في النموذج المقترح الاسئلة التالية س10 (عدم توفر الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج) س12 (عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وما يحتاجه السوق) س13 (عدم قدرة

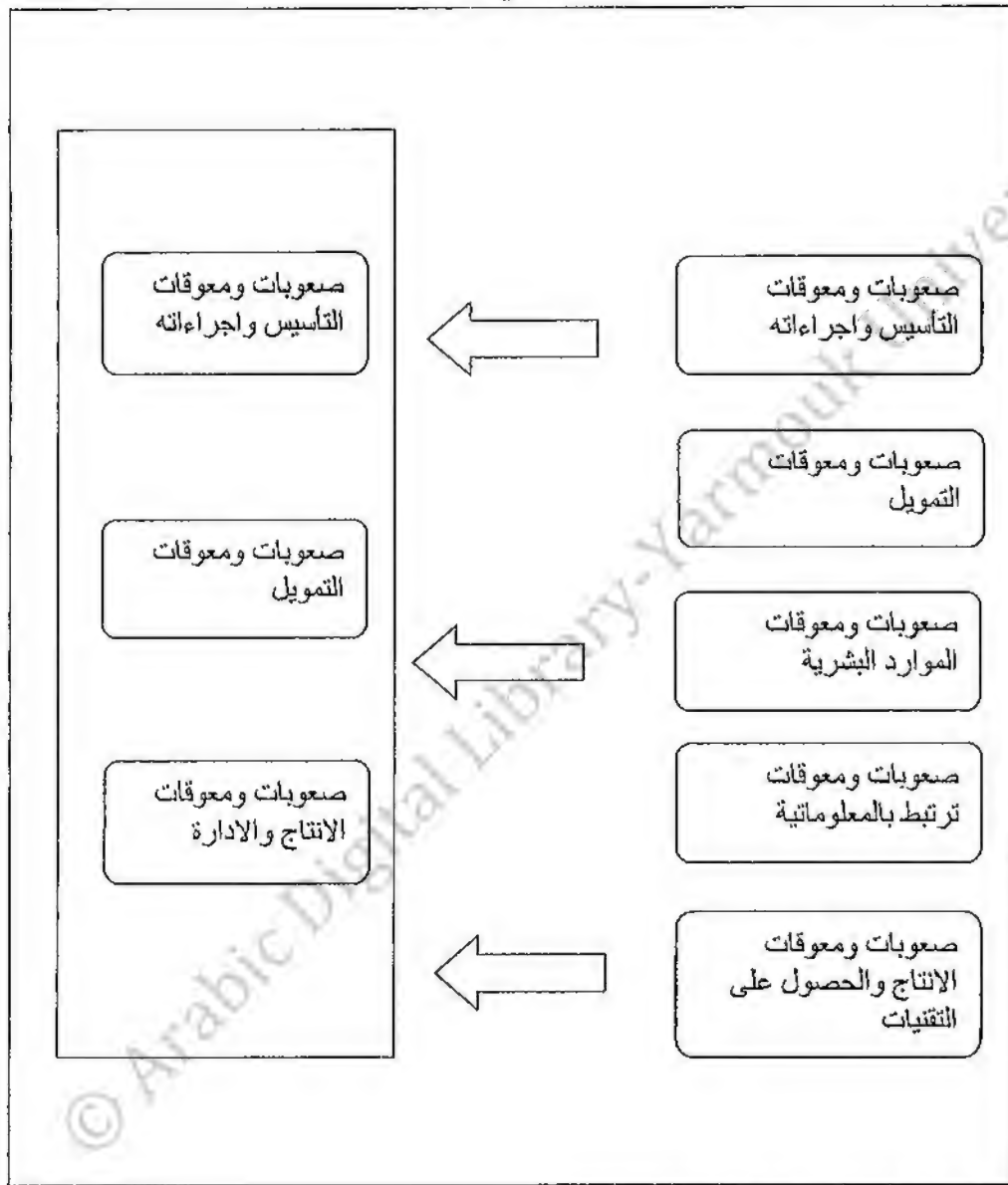
صاحب المشروع على ادارة الانتاج والمشروع) س14 (تدني مستوى الجودة لمنتجات المشاريع الصغيرة) س15 (عدم توفر روح المبادرة في الانتاج) . حيث ارتأى الباحث بتسمية هذا العامل بصعوبات الانتاج والادارة حيث احتوى هذا العامل على كل اسئلة العامل الخامس من التكوين الاصلي وسؤالين من العامل الرابع وقد كان اسم العامل الخامس بصعوبات الانتاج والحصول على التقنيات والعامل الرابع بصعوبات ترتبط بالمعلوماتية فالسؤالين س10 وس12 يعزى انضمامهم إلى هذا العامل كون ان الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج ترتبط بشكل مباشر بالتقنيات فهي بمعنى واحد فعدم توفر اساليب تكنولوجية حديثة في الانتاج تؤدي إلى تدني مستوى الجودة للمنتجات وعدم توفر دراسة جدوى اقتصادية تلبي احتياجات السوق تؤدي إلى عدم قدرة صاحب المشروع من ادارة انتاجه وبالتالي عدم القدرة على ادارة المشروع .

5.5 اختبار ثبات العوامل المستخرجة بعد اجراء عملية التحليل العاملي :

تم احتساب معاملات كرونباخ الفا للعوامل الثلاثة والتي تم استخلاصها من التكوين النظري حيث بلغت للعامل الاول 0.872. والعامل لثاني 0.673. والثالث 0.762. وبذلك تكون قد فاقت القيم المقبولة احصائيا 0.600 (Sekaran ، 2003) وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات العوامل المستخرجة.

جدول رقم (12)

التكوين النظري والتكوين العملي المقترح للصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن.



المصدر الباحث حسين الترك، 2012

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

6.2 التوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

6.1 النتائج

هدفت الدراسة الى معرفة الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة ودرجات اهميتها ، كما تم اجراء التحليل العاملي في محاولة لايجاد نموذج عملي للصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج وهي :

- 1- تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات تتعلق بالتأسيس واجراءاته بدرجة مرتفعة ، ويعود ذلك الى كثرة المستندات والاوراق التي تطلبها مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في الاردن وارتفاع مستوى الضمانات للحصول على التمويل ، وارتفاع اسعار الخدمات والمرافق من البنية التحتية التي توفرها الحكومة من ماء وكهرباء الخ .
- 2- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات بدرجة مرتفعة تتعلق بالتمويل حيث تتمثل هذه الصعوبات بارتفاع اسعار الفوائد وعدم قدرة اصحاب المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل وبالتالي عدم توفر رأس المال الكافي لانشاء المشروع .
- 3- المشاريع الصغيرة في الاردن تواجه صعوبات تتعلق بالموارد البشرية بدرجة مرتفعة وذلك لعدم توفر التدريب الكافي وعدم وجود الكفاءة اللازمة لادارة وتنظيم المشروع.
- 4- تتعرض المشاريع الصغيرة في الاردن لصعوبات بدرجة مرتفعة تتعلق بالمعلوماتية ترتبط بشكل مباشر بعدم توفر السبل التكنولوجية المتطورة وبالمقابل ارتفاع متطلبات السوق من قضايا الجودة ، وعدم توفر دراسات الجدوى الاقتصادية.
- 5- من الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالانتاج والحصول على التقنيات لتشمل ضعف الادارة وانخفاض مستوى الجودة وعدم توفر روح المبادرة في الانتاج.

6- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الديموغرافية لافراد عينة الدراسة

والصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن.

7- اظهرت نتائج التحليل العاملي بخفض عدد المتغيرات في التكوين النظري من خمسة

الى ثلاثة عوامل وهي صعوبات التأسيس واجراءاته وصعوبات التمويل وصعوبات

الانتاج والادارة .

6.2 التوصيات

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع الصغيرة في الأردن ومعرفة خصائصها ومميزاتها، وإمكانية الوصول إلى تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة حيث ان هناك عددا كبيرا من الجهات التي قامت بتعريف المشروع الصغير . وتهدف الدراسة إلى تحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وتحول دون استمراريته ، والبحث في افضل الوسائل والسبل لتطوير المشاريع وحل مشكلاتها.

وتهدف الدراسة إلى توضيح اثر المشاريع الصغيرة على الاقتصاد ودورها في توفير فرص العمل ومعرفة الوسائل التمويلية والاستثمارية للمشاريع الصغيرة ، وما مدى الاهتمام المقدم من الحكومة من دعم وتشجيع للمشاريع الصغيرة ومعرفة دور البنوك في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

1- ان يستفيد القائمين على تمويل المشاريع الصغيرة والمسؤولين في الدولة من نتائج هذه

الدراسة لتسهيل اجراءات تأسيس المشاريع الصغيرة والتقليل من الاوراق المطلوبة من

اجل انشاء مشروع صغير .

2- كما ينبغي بالمقابل على الشركات ومؤسسات التمويل الحد من الضمانات وحجمها

والاوراق المرتبطة بمنح التمويل .

3- على الدولة توفير المرافق المناسبة لانشاء المشاريع الصغيرة وعدم معاملتها بالاسلوب

التجاري من حيث التعرف على الخدمات .

4- يجب على الدولة اخضاع مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة لضوابط للحد من اسعار

الفوائد المرتفعة كما وعليها انشاء مؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة بفوائد رمزية من

باب الدعم لهذه المشاريع.

5- ضرورة قيام مؤسسات الاقراض والبنوك الثقيل من حجم الضمانات المطلوبة من الافراد

الذين يحتاجون لتمويل مشاريعهم.

6- على الدولة ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة ايجاد مراكز تابعة لهم تقوم بعقد دورات

تأهيل وتدريب للافراد الذين يريدون انشاء مشروع صغير وعرض تجارب فعلية لقصص

نجاح وفشل للاستفادة منها وتجنب الالخطاء وعدم تكرارها.

7- ينبغي على مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة عمل دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع

التي تحتاج للتمويل وتوجيه اصحابها .

8- ينبغي على مؤسسات التمويل متابعة الافراد الحاصلين على التمويل للتأكد من ان المال

سار بالاتجاه الممنوح لاجله .

9- ينبغي على الحكومة السعي الجاد لدعم المشاريع الصغيرة ومساعدة اصحاب المشاريع

والوقوف إلى جانبهم جنباً إلى جنب حتى يحققو النجاح .

قائمة المراجع والمصادر:

- ابو ليل، وجدان ، منسقة برنامج واعدت(2005)الرأي عدد رقم 12692،ص 27.
- ارثر اندرسن ،2000،تأثير الانترنت والتكنولوجيا على مدى الاهتمام في التحديات والفرص التي تواجهها المشاريع الصغيرة ، دراسة حالة، واشنطن ، الولايات المتحدة الامريكية.
- اغراوال، جها، (2000)، مشاكل التسويق في نطاق محدود الصناعات، دراسة حالة ، الهند ، جامعة روركي .
- ايزابيل، ايسيدرو،(2009) ، دراسة التحديات التجارية بين المؤسسات الصغيرة نيروبي، كينيا، جامعة نيروبي.
- البلتاجي ،محمد ، (2005)، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك ، المؤتمر السنوي الثاني عشر للاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأردن عمان 29-31/5/2005 .
- البندقجي ،محمد رياض، (2005) ، المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة جرش مشاكل ومعوقات ، مجلة دراسات العلوم الادارية العدد 1 المجلد 35 صفحة 62-76 .
- بنك تنمية القرى والمدن (2003) التقرير السنوي، الأردن ، عمان.
- بومباك ، كليفوردي. (1989) ، اسس ادارة الاعمال التجارية الصغيرة،عمان ، مركز الكتب الأردني.
- بومباك، كليفوردي،(1989)، ادارة المشروعات الصغيرة،عمان ،دار الفجر للنشر والتوزيع.
- توفيق ،جميل ،1988 ، الادارة المالية ، بيروت ،الدار الجامعية.

- الجبلي ،عبد السلام عبد الغفور ،(2001)،ادارة المشروعات الصغيرة،عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الجبلي، عبد السلام ،عبد الغفور،رياض شحادة،(2001) ادارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- جمعة النجار ،عبد الستار العلي ،(2006) ،الريادة وادارة الاعمال الصغيرة ،عمان ،دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر .
- جودة، محفوظ.(2008)،التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام spss. دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،عمان،الأردن.
- خطاطبة ، جميل محمد (1992) ،التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ،الأردن .
- دائرة الاحصاءات العامة (2002) مسح الاستخدام ،الأردن-عمان .
- دائرة الاحصاءات العامة (2002) مسح الاستخدام.
- دليل المؤسسات الداعمة في الأردن الصغيرة والمتوسطة،الامم المتحدة،نيويورك،2003.
- الرأي (2005) عدد رقم 12677،ص 33 .
- الرأي(2005)عدد رقم 12662 ، ص 22 .
- رودريك اندرسون ،2009 ، المعوقات والتحديات التي تواجه تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ،جامعة متروبوليتان ، جنوب افريقيا .
- زكريا ، هيام وليد (1999)، محاسبة الشركات الصغيرة واثرها في تنمية الريف والبادية الأردنية ، ورقة بحثية في مؤتمر آفاق ،جامعة آل البيت ،الأردن .

- السعيد، بربيش، (2003) ، راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة جامعة باجي مختار .
- سعيد، شيمياء ، (2009)، دراسة لمعرفة الخصائص والمعايير للمشروعات الصغيرة، سوريا ،حلب ، جامعة حلب .
- سمير علام (1993)، ادارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، القاهرة،الدار العربية للنشر والتوزيع.
- الصوراني ،عبد الفتاح ،(2005) ، المشروعات الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نقدية ، دراسة حالة ،مجلة الوعي ،العدد472، ص 18 - 20 .
- صوفيا ،2011،المعوقات الرئيسية التي تؤثر على تنمية المؤسسات الصغيرة ،كاساراني .
- الضمان الاجتماعي(2001) قرار مجلس ادارة الضمان الاجتماعي وتعديلاته المختلغة عام 1978 ، 2001.
- عابنة،محمود،مراقب عام الشركات(2005)الرأي عدد رقم 12689 ، ص 35.
- عبد المنعم، علي ،(1999) ، التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة في الأردن مع اشارة خاصة إلى المفرق ،ورقة بحثية في مؤتمر آفاق ،جامعة آل البيت ،الأردن.
- علام ، سمير ، (1991)المنشآت الصناعية الصغيرة الواقع واسس التطوير ،دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات ،جامعة حلوان،مصر .
- غرفة صناعة اريد (2001) قانون نظام الغرف الصناعية وتعديلاته المختلفة 1961.
- فايز جمعة ،عبد الستار محمد، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة، 2006،الأردن.
- فران ، تاركنتون ،(1998) ،خلاصات كتب عن المدير ورجل الاعمال، المكتبة الادارية الشاملة للمختصين في علم الادارة ، عمان.

- كنجو، عبود كنجو (2005) ، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية في مدينة حلب ، المؤتمر العلمي الخامس عمان الأردن ، جامعة فيلادلفيا.
- مصطفى ، عبد الحميد(2002)، ادارة المشروعات الصغيرة ،جامعة القاهرة، مصر.
- مناور حداد و حازم الخطيب (2005) ، دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ، مجلة اريد للبحوث والدراسات ، العدد 9 (2005) .
- موسى، خميس، (1989) المشاريع الانتاجية الصغيرة في الأردن اهميتها والتوجهات التنموية بشأنها مجلة العمل ص (80 - 87) .
- النجار، فايز جمعة،(2001) التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الصناعية _ دراسة ميدانية في محافظة اريد.
- وليامز ، بيتشام،(1969) اقتصاديات التنظيم الصناعي ، دار الفكر العربي ، مصر.
- يوسف ،توفيق، (2001) ، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
- يوسف ،توفيق،(2002) ادارة الاعمال التجارية الصغيرة ،عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- Field, A. (2005).discovering statistics using spss.2nd edition. Sage publication, London.
- Kennedy, P. (1998). A Guide to Econometrics. 4th ed Oxford: Blackwell.
- Kim, J., c. (1978) Factor analysis statistical methods and practical issues. Newbury park: sage publications.
- longenecker, Justin and petty (2000)small business management an entrepreneunial.
- Pickle halal And, Abrahason, (1990) , Small Business Management.
- Rugman Alan and Hodgetts (1995) International Bussiness Astrategic Manage Went approach.
- Sekaran , U.(2003). Research methods for business, 4th edition, john Wiley & sons Inc , new York, USA.
- Whieen, Thomas and Hunger, (2004) , stratrgic Management Business Policy.
- Zikmund, W. (2000). Business research methods.6th Edition. The Dryden press Harcourt college publishers, London.GB

قائمة الملاحق (1)

الاستبانة بصورتها النهائية

أخي المواطن أختي المواطنة ؛؛؛؛؛؛؛؛

تحية وبعد ؛؛؛؛؛؛؛؛

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ، علما بأن البيانات التي ستقدمونها لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي ؛ فأرجو التكرم بتعبئة الاستبانة بوضع اشارة (x) في المكان المحدد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؛؛

مع جزيل الشكر لتعاونكم

الباحث حسين احمد الترك

تحت اشراف الدكتور محمد الغرايبة

البيانات الشخصية

- *الجنس ذكر () أنثى ()
- *العمر 18 سنة فأقل () 19-30 () أكثر من 30 ()
- *التحصيل العلمي ثانوية عامة فأقل () دبلوم () بكالوريوس ()
- دراسات عليا ()

مما يلي مجموعه من القنوات المتعلقة بالصعوبات والمعوقات و التي تواجه المشاريع الصغيرة وتمثل الأرقام من (1-5) درجة الموافقة على انطباق مضمون الفقرة على الواقع حيث يمثل الرقم (5) أعلى درجات الموافقة تتأزليا للوصول للرقم (1) الذي يمثل أقلها ؛ يرجى التكرم بوضع اشارة (x) عند الدرجة التي تختارها لمضمون كل فقرة .

* ماهي درجة اعتبار البيانات والاجراءات التالية من الصعوبات والمعوقات التي تواجه

المشاريع الصغيرة في الأردن؟

الفقرات درجة الموافقة على انطباق مضمون الفقرة على الواقع

5	4	3	2	1	*معوقات التأسيس واجراءاته
					1- كثرة المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع.
					2- كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم.
					3- عدم توفر البنية التحتية لإنشاء تلك المشاريع من ماء وكهرباء وطرقالخ.
					* صعوبات ومعوقات التمويل
					1- عدم توفر رأس المال الكافي لإنشاء مشروع.
					2- محدودية قدرة أصحاب المشاريع الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض.
					3- ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة.
					4- ارتفاع حجم الضمانات المطلوبة بالنسبة إلى القيمة والمدة.
					* صعوبات الموارد البشرية
					1- عدم توفر التدريب اللازم لتأهيل العاملين في المشاريع الصغيرة.
					2- عدم توفر الكفاءة المناسبة لادارة وتنظيم المشاريع.
					* صعوبات ترتبط بالمعلوماتية
					1- عدم توفر الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج.
					2- ارتفاع متطلبات التسويق وقضايا الجودة.

					3-عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وما يحتاجه السوق.
					* صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات
					1-عدم قدرة صاحب المشروع على ادارة الانتاج والمشروع.
					2-تدني مستوى الجودة لمنتجات المشاريع الصغيرة.
					3-عدم توفر روح المبادرة في الانتاج.

الباحث : حسين احمد الترك

ملحق رقم (2)

قائمة باسماء الاساندة المحكمين:

الاسم	الاختصاص	المكان
د محمد غريبة	مالية ومصرفية	جامعة اليرموك
د زياد زريقات	مالية ومصرفية	جامعة اليرموك
د اياد سرطاوي	محاسبة	جامعة اليرموك
د انيس خصاصونه	ادارة	جامعة اليرموك

ملحق رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

جدول رقم 1

KMO and Bartlett's Test		
.641	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
1691.887	Approx. Chi-Square	Bartlett's Test of Sphericity
91	Df	
.000	Sig.	

جدول رقم 2

Total Variance Explained						
Extraction Sums of Squared Loadings			Initial Eigenvalues			Component
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	
24.204	24.204	3.389	24.204	24.204	3.389	1
41.862	17.658	2.472	41.862	17.658	2.472	2
52.667	10.805	1.513	52.667	10.805	1.513	3
			63.130	10.464	1.465	4
			70.505	7.374	1.032	5
			76.864	6.359	.890	6
			82.318	5.453	.763	7
			87.102	4.785	.670	8
			91.261	4.159	.582	9
			94.959	3.698	.518	10
			97.791	2.832	.396	11
			99.178	1.386	.194	12
			99.965	.787	.110	13
			100.000	.035	.005	14

Extraction Method: Principal Component Analysis.

جدول رقم 3

Component Matrix ^a			
Component			
3	2	1	
.806			Q1
.748			Q2
.500			Q3
	.944		Q7
	.908		Q6
	.658		Q5
	.493		Q4
			Q8
			Q9
		.885	Q12
		.880	Q13
		.830	Q15
		.825	Q14
		.647	Q10
Extraction Method: Principal Component Analysis.			
a. 3 components extracted.			

جدول رقم 4

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.657	.198	.160	1	.160	Between Groups	Q1
		.810	190	153.960	Within Groups	
			191	154.120	Total	
.468	.528	.215	1	.215	Between Groups	Q2
		.407	190	77.264	Within Groups	
			191	77.479	Total	
.207	1.605	3.207	1	3.207	Between Groups	Q3
		1.998	190	379.663	Within Groups	
			191	382.870	Total	
.854	.034	.005	1	.005	Between Groups	Q4
		.153	190	28.995	Within Groups	
			191	29.000	Total	
.402	.707	.114	1	.114	Between Groups	Q5
		.161	190	30.553	Within Groups	
			191	30.667	Total	
.859	.031	.004	1	.004	Between Groups	Q6
		.139	190	26.475	Within Groups	
			191	26.479	Total	
.606	.266	.042	1	.042	Between Groups	Q7
		.157	190	29.875	Within Groups	
			191	29.917	Total	
.245	1.361	2.070	1	2.070	Between Groups	Q8
		1.521	190	288.910	Within Groups	
			191	290.979	Total	
.166	1.929	3.315	1	3.315	Between Groups	Q9
		1.719	190	326.554	Within Groups	
			191	329.870	Total	
.387	.752	1.598	1	1.598	Between Groups	Q10
		2.124	190	403.652	Within Groups	
			191	405.250	Total	
.915	.011	.023	1	.023	Between Groups	Q11
		1.973	190	374.957	Within Groups	
			191	374.979	Total	
.692	.157	.313	1	.313	Between Groups	Q12
		1.992	190	378.499	Within Groups	
			191	378.813	Total	
.696	.154	.307	1	.307	Between Groups	Q13
		1.997	190	379.360	Within Groups	
			191	379.667	Total	
.961	.002	.004	1	.004	Between Groups	Q14
		1.697	190	322.449	Within Groups	
			191	322.453	Total	
.480	.501	.731	1	.731	Between Groups	Q15
		1.459	190	277.186	Within Groups	
			191	277.917	Total	

جدول رقم 5

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.657	.198	.160	1	.160	Between Groups	Q1
		.810	190	153.960	Within Groups	
			191	154.120	Total	
.468	.528	.215	1	.215	Between Groups	Q2
		.407	190	77.264	Within Groups	
			191	77.479	Total	
.207	1.605	3.207	1	3.207	Between Groups	Q3
		1.998	190	379.663	Within Groups	
			191	382.870	Total	
.854	.034	.005	1	.005	Between Groups	Q4
		.153	190	28.995	Within Groups	
			191	29.000	Total	
.402	.707	.114	1	.114	Between Groups	Q5
		.161	190	30.553	Within Groups	
			191	30.667	Total	
.859	.031	.004	1	.004	Between Groups	Q6
		.139	190	26.475	Within Groups	
			191	26.479	Total	
.606	.266	.042	1	.042	Between Groups	Q7
		.157	190	29.875	Within Groups	
			191	29.917	Total	
.245	1.361	2.070	1	2.070	Between Groups	Q8
		1.521	190	288.910	Within Groups	
			191	290.979	Total	
.166	1.929	3.315	1	3.315	Between Groups	Q9
		1.719	190	326.554	Within Groups	
			191	329.870	Total	
.387	.752	1.598	1	1.598	Between Groups	Q10
		2.124	190	403.652	Within Groups	
			191	405.250	Total	
.915	.011	.023	1	.023	Between Groups	Q11
		1.973	190	374.957	Within Groups	
			191	374.979	Total	
.692	.157	.313	1	.313	Between Groups	Q12
		1.992	190	378.499	Within Groups	
			191	378.813	Total	
.696	.154	.307	1	.307	Between Groups	Q13
		1.997	190	379.360	Within Groups	
			191	379.667	Total	
.961	.002	.004	1	.004	Between Groups	Q14
		1.697	190	322.449	Within Groups	
			191	322.453	Total	
.480	.501	.731	1	.731	Between Groups	Q15
		1.459	190	277.186	Within Groups	
			191	277.917	Total	

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.657	.198	.160	1	.160	Between Groups	Q1
		.810	190	153.960	Within Groups	
			191	154.120	Total	
.468	.528	.215	1	.215	Between Groups	Q2
		.407	190	77.264	Within Groups	
			191	77.479	Total	
.207	1.605	3.207	1	3.207	Between Groups	Q3
		1.998	190	379.663	Within Groups	
			191	382.870	Total	
.854	.034	.005	1	.005	Between Groups	Q4
		.153	190	28.995	Within Groups	
			191	29.000	Total	
.402	.707	.114	1	.114	Between Groups	Q5
		.161	190	30.553	Within Groups	
			191	30.667	Total	
.859	.031	.004	1	.004	Between Groups	Q6
		.139	190	26.475	Within Groups	
			191	26.479	Total	
.606	.266	.042	1	.042	Between Groups	Q7
		.157	190	29.875	Within Groups	
			191	29.917	Total	
.245	1.361	2.070	1	2.070	Between Groups	Q8
		1.521	190	288.910	Within Groups	
			191	290.979	Total	
.166	1.929	3.315	1	3.315	Between Groups	Q9
		1.719	190	326.554	Within Groups	
			191	329.870	Total	
.387	.752	1.598	1	1.598	Between Groups	Q10
		2.124	190	403.652	Within Groups	
			191	405.250	Total	
.915	.011	.023	1	.023	Between Groups	Q11
		1.973	190	374.957	Within Groups	
			191	374.979	Total	
.692	.157	.313	1	.313	Between Groups	Q12
		1.992	190	378.499	Within Groups	
			191	378.813	Total	
.696	.154	.307	1	.307	Between Groups	Q13
		1.997	190	379.360	Within Groups	
			191	379.667	Total	
.961	.002	.004	1	.004	Between Groups	Q14
		1.697	190	322.449	Within Groups	
			191	322.453	Total	
.480	.501	.731	1	.731	Between Groups	Q15
		1.459	190	277.186	Within Groups	
			191	277.917	Total	

Abstract

**Alturk , hussaien. Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan:
A Field Study, Master thesis, Yarmouk University,2012 (sup. dr.
Mohammed Gharaybeh).**

This study aims at shedding the light on the conditions of small enterprises in Jordan, knowing its characteristics, and traits, which can lead us to adopt a clear and decisive definition for microprojects because there are many different definitions for this concept adopted by different institutions here in Jordan. It also aims to identify obstacles facing small enterprises in Jordan and stopping it from continuance and searching for the best practices that could help them to survive and dealing with their problems.

The study also tries to shed the light on Jordanian economy. The role for these projects and its role in providing job opportunities, knowing also the support that is provided by the government for the microprojects, and the role that banks on supporting these projects, to achieve this goal the researcher analyzed the data surveyed by the study instrument that was distributed on (200) institution and employee working in this field .

The results show that there are a group of Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan with different levels some of it is related to its constitution, others with financing, while the last are related to the information and productivity.

The researcher made some recommendations regarding the study findings, like the need for government care and support, and rehabilitating the project owners.

Keywords: small enterprises. Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan, Small Enterprises in Jordan.